

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يرجى من جميع الوفود التي تأخذ الكلمة أن تقتصر مداخلاتها فيما لا يتعدى ١٠ دقائق فقط عند التكلم بصفتها الوطنية و ١٥ دقيقة فقط عند التكلم باسم عدة وفود.

السيدة نولان (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بداية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل طوال هذه الدورة. تؤيد أيرلندا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا، الذي تكلم باسم ائتلاف البرنامج الجديد، والمراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2) وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

وترى أيرلندا أن عمل اللجنة الأولى يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وفي الجهود التي نبذلها لبلوغ عالم يسوده مزيد من السلام والأمن والرخاء. وبعد مضي سبعين عاما على تأسيس المنظمة، فإننا نرى أنه يجب علينا جميعا أن نجدد التزامنا برؤية مؤسسيها الذين عملوا معا لإرساء الأسس اللازمة لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا للجميع.

وترى أيرلندا أن المسائل التي هي من صميم ولاية اللجنة الأولى - وهي نزع السلاح وتحديد الأسلحة - تمثل عنصرا أساسيا لتحقيق الرؤية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، ومؤخرا جدا، لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وفي مواجهة التحديات المعقدة والمآسي الإنسانية التي نشهدها يوميا في أنحاء كثيرة من عالمنا، فمن يستطيع أن ينكر أن ضمان نزع السلاح وتحديد الأسلحة بصورة فعلية وشاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية بات أمرا مطلوبا اليوم أكثر من ذي قبل؟

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service.

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1531307 (A)



الجديد والشركاء الآخرون فيما يتعلق بضرورة وضع تدابير فعالة وملزمة قانوناً لأجل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، علاوة على الدعم الكبير الذي تلقيناه من الدول المتفقة في الرأي والمجتمع المدني في ذلك الصدد. وفي رأينا أن التقدم صوب نزع السلاح النووي قد أصبح أكثر إلحاحاً من ذي قبل، آخذين في الاعتبار بالتحديات الأمنية العالمية اليوم. ونعتمد العمل خلال هذه الدورة للجنة الأولى صوب إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية في جنيف بولاية محددة لأجل التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير قانونية فعالة. ولكي يكون له أثر مجدي، ينبغي أن يكون فريق كهذا مفتوحاً للجميع، وألا يكون ملزماً بشرط توافق الآراء، وينبغي له إشراك المجتمع المدني.

وفي هذا العام، سيشهد المجتمع العالمي أيضاً - بالتوافق مع الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة - مرور الذكرى السنوية السبعين للدمار والمعاناة الإنسانية الناجمين عن قصف هيروشيما وناغازاكي، وهو ما يذكرنا بالضرورات الإنسانية التي تشكل حافزاً كبيراً للجهود المشتركة التي أدت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب في ذلك السياق بإيلاء الاهتمام مجدداً للعواقب الإنسانية المحتملة لتفجير الأسلحة النووية، سواء كان ذلك متعمداً أو على نحو عرضي. ويعود الفضل إلى الترويج والمكسيك والنمسا في استضافة ثلاثة مؤتمرات دولية بشأن موضوع العواقب الإنسانية. وأود أن أُنوه هنا أيضاً بالزخم الذي حققه العمل الممتاز للحركة الدولية للصليب الأحمر في هذا الشأن أيضاً.

ومن بين العديد من النتائج المقنعة التي توصلت إليها تلك المؤتمرات، البحوث المتعلقة بالأثر الجنساني للتفجيرات النووية والتي قدمت في مؤتمر فيينا لأول مرة، ثم اتسع نطاقها في حدث جانبي حظي بحضور جيد نظمته أيرلندا والدول المهتمة الأخرى أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار

لقد شهد هذا العام بعض النجاحات التي تحققت في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهي بمثابة دليل على ما يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه حين تعمل الحكومات والمجتمع المدني معا على تحقيق الأهداف المشتركة. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، وندعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنفيذ ذلك الاتفاق. ونود بالمثل، أن نسلط الضوء على الزخم والالتزام اللذين أديا إلى التذكير ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ونجاح عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف الذي استضافت زميلتنا المكسيك الدولة العضو في ائتلاف البرنامج الجديد في آب/أغسطس. وشهد العام الماضي نجاحات أيضاً فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية إلى جانب استمرار تنفيذ البرنامج المعني بتدمير مخزونات سوريا من الأسلحة الكيميائية. ونرحب أيضاً بتزايد الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة، ما يجعلها أكثر قرباً من ذي قبل من اكتسابها طابعاً عالمياً كاملاً.

وفي مقابل هذه النجاحات، تود أيرلندا أن تشدد على التقارير المستمرة والتي تبعث على القلق العميق عن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية في سوريا. ونعرب عن شعورنا بالأسف أيضاً إزاء إخفاق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ في الوصول إلى اتفاق على وثيقة ختامية. وأود أن أكرر شكرنا لرئيسة المؤتمر الاستعراضي على ما بذلته من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء.

ومع ذلك، تنوه أيرلندا ببعض الإيجابيات التي تحققت من ذلك العمل، والتي تم المضي بها قدماً أثناء التحضير للمؤتمر الاستعراضي وخلالها على حد سواء. وأشير على وجه الخصوص هنا، إلى العمل الذي اضطلع به ائتلاف البرنامج

المؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل والفعال، على النحو الذي توخاه واضعو المعاهدة.

وفيما يتعلق بالتطورات في مجال الأسلحة التقليدية، فإننا نرى بعض النجاحات التي تحققت، علاوة على وجود الكثير من التحديات أيضا. وبالإضافة إلى التقدم الذي نرحب به نحو إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نلاحظ مع الشعور بالقلق، تزايد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسمى اليوم أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، وتسهم في تأجيج النزاعات في كل مكان وتسهم في الإحرام والعنف الجنساني. وندعو تلك البلدان التي لم توقع على معاهدة تجارة الأسلحة وتصدق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك، وأن تكفل الدول الأطراف فيها اعتماد إجراءات الإبلاغ بطريقة شفافة وفعالة في أبكر وقت ممكن لأجل كفاءة التنفيذ الفعال للمعاهدة.

وتؤيد أيرلندا بقوة برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وخصوصا اتباع نهج متكامل للتصدي للمشاكل الكبيرة التي يشكّلها التراكم غير المشروع لهذه الأسلحة وانتشارها، بما في ذلك الأخطار التي تسببها للتدخلات الإنسانية وجهود حفظ السلام. ونرحب بالهدف ١٦،٤ من أهداف التنمية المستدامة ونعرب عن تأييدنا له، فهو يهدف إلى الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، وسواصل دعم المقترحات التي تسعى إلى دمج الثغرات القائمة في مراقبة تدفقات الأسلحة هذه ومعالجتها، بما في ذلك عن طريق وضع إجراءات التعقب الدولي.

وتعتقد أيرلندا اعتقاد راسخا أنه لا بد أيضا من إدراج الذخيرة في نظم مراقبة المجتمع الدولي لهذه الأسلحة.

وبالمثل، تواصل أيرلندا دعمها لتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية وبروتوكولاتها

المعقود في أيار/مايو. ويعطينا ذلك البحث - الذي يبيّن أن الإشعاع المؤيّن يلحق الضرر بالنساء والفتيات بدرجة أكبر مما يسببه للرجال والفتيان - سببا مقنعا آخر لضرورة القضاء على هذه الأسلحة.

وقد سبق أن قلت أنه ومع التسليم بوجود العديد من التحديات، فإن أيرلندا عاقدة العزم على العمل على الإيجابيات التي يمكن استخلاصها من عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وكما ذكرنا في بياننا الختامي في المؤتمر الاستعراضي، فإن المادة السادسة من المعاهدة تلزم جميع الدول الأطراف بالدخول في مفاوضات بحسن نية ومن شأنها أن تفضي إلى تدابير ملزمة قانونا ومتفق عليها بحيث تمكّن من وضع عملية نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. واليوم تؤيد نسبة ٨٠ في المائة من العضوية في المعاهدة الموقف القائل بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام تلك الأسلحة مطلقا مرة أخرى تحت أي ظرف كان.

ويمثل التعهد الإنساني الذي وقّعت عليه حتى الآن ١١٩ دولة تطورا مشجعا آخر. وقد تعهدت حتى هذا الأسبوع أغلبية واضحة من الأعضاء في المعاهدة بالعمل صوب اتخاذ تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية في المادة السادسة. وما زلنا نرى أن المهمة التي تنتظرنا جميعا هذا الشهر هي البناء على التعهد بمواصلة الزخم للمضي بهذا العمل الهام قدما وبالسرعة التي يتطلبها. وأتطلع إلى الاعتماد الرسمي للتعهد الإنساني بوصفه قرارا.

ونحن على إيمان راسخ بأن فشل المؤتمر الاستعراضي في تحقيق نتائج سيستدعي استجابة استباقية وفعالة. وينبغي أن يمثّل الزخم الذي تحقق من مناقشة الآثار الإنسانية بعد مضي ٤٥ عاما على دخول المعاهدة حيز النفاذ، دافعا لفتح الطريق

وتقر أيرلندا بأن المرأة كانت ولا تزال تمثل قوة هائلة من أجل التغيير فيما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وترحب بتحديد التركيز على تمكين المرأة وأيضا على الآثار الجنسانية لانتشار الأسلحة غير المشروع. ونرى أن المجتمع الدولي لن يستطيع تحقيق الأهداف التي لطالما كنا نطمح لها جميعا، إلا من خلال تمكين المرأة وإبراز دورها بشكل كامل، في جميع جوانب أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك فيما يتعلق بالنقاش بشأن الأسلحة النووية. وبعد مضي ٢٠ عاما على منهاج عمل ييجين و ١٥ عاما على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فقد آن الأوان لمساهمة متكافئة حقا، من قبل الرجل والمرأة، في هدف السلام والأمن العالميين.

السيدة مارتينيك (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة. كما نتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين. كما أود أن أشكر السيد كيم، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة، على بيانه (انظر A/C.1/70/PV.2) وعلى عمل كامل فريقه وتفانيه.

بعد مرور خمسة عشر عاما من القرن الحادي والعشرين، نلاحظ بقلق شديد أننا لم تتمكن بعد من القضاء أسلحة الدمار الشامل - الأسلحة التي تهدد وجود البشرية ذاته. إن الآثار الإنسانية المترتبة عن أي تفجير محتمل للأسلحة النووية، وأهوال استخدام الأسلحة الكيميائية، وخطر احتمال استخدام الأسلحة البيولوجية، وتوافر الأسلحة التقليدية وسوء استخدامها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجعل هذا الوضع سباقا أكثر أساسوية مع الزمن.

ولهذا السبب تواصل الأرجنتين اليوم، كما كان الحال في الماضي، التأكيد على ضرورة تحقيق عالمية الصكوك القانونية القائمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن يكون

الإضافية، وإيضاف الطابع العالمي عليها، فضلا عن معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧، واتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨. ونرحب بنتيجة مؤتمر دوبروفنيك الاستعراضي، كما نعرب عن تقديرنا لكرواتيا في هذا الصدد. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن استخدام الذخائر العنقودية في ليبيا، والسودان، وسوريا، وأوكرانيا، واليمن، وندعو جميع الدول إلى الكف عن استخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية والانضمام إلى الاتفاقية.

ومع تطور التكنولوجيا، وكذلك تتطور التحديات المتمثلة في ضمان أن يظل استعمال الأسلحة والتكنولوجيات الجديدة، سواء في حالات النزاع أو في غير حالات النزاع، ضمن حدود القانون الدولي. وقد كان من دواعي سرور أيرلندا أن تشترك في مناقشة نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ونحن نؤيد تعزيز ولاية الاتفاقية من أجل العمل واستكشاف تلك التحديات الناشئة الخطيرة لتحديد الأسلحة التقليدية، بهدف بلورة المواقف المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي للاتفاقية في عام ٢٠١٦. وبالمثل، فإننا ما زلنا نؤمن بأن استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار، فضلا عن تزايد انتشار هذه التكنولوجيات، يتطلب النظر الجاد من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالشواغل الأخلاقية والإنسانية والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، التي أثارها استخدامها.

وكما هو الحال بالنسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن النزاعات التي نشهدها اليوم تشهد تزايدا في عدد الإصابات وفي الضرر الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي لها تأثير واسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ومن الواضح لنا أن تصاعد معدلات الحسائر في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية الناجم عن استخدامها يمثل تحديا كبيرا يجب على المجتمع الدولي التصدي له.

معايير مشتركة لجميع الدول ويوفر الشفافية والقدرة على التوقع، وبالتالي يسهم بشكل كبير في بناء الثقة.

كما يتم صون حق الدول في الدفاع المشروع عن النفس، وعلاوة على ذلك، ينبغي تسليط الضوء أيضا على المساهمة التي تقدمها المعاهدات من أجل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. والأرجنتين تنتظر باهتمام إلى تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة التي ستوفر استجابة فعالة للعواقب الوخيمة للتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة على العديد من الدول والشعوب وعلى السلم والأمن الدوليين.

وتشير التقديرات في جميع أنحاء العالم اليوم، إلى أنه يتم تداول أكثر من ٦٥٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الاتجار غير المشروع، وأن ١٥٠٠ شخص يموتون كل يوم نتيجة للعنف المسلح، وأن ٦٠ في المائة من جميع انتهاكات حقوق الإنسان تُرتكب باستعمال الأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يمثل الاجتماع المقبل الذي يعقد مرة كل سنتين لبرنامج الأمم المتحدة العمل بشأن الأسلحة الصغيرة فرصة لنا للنظر بصورة شاملة في تنفيذه على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. كما أنه سيكون فرصة مثالية لتبادل الخبرات بشأن السبل الفعالة لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة وتعزيز مستويات التعاون.

وفي الختام، أؤكد مرة أخرى على التزام الأرجنتين بأعمال اللجنة الأولى. ونأمل، في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، أن تكون هذه الدورة مثمرة. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكننا، سيدي الرئيس، أن تعولوا على التعاون التام لوفد بلدي.

السيد كيهوراني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس اللجنة الأولى ويؤكد لكم على تعاوننا الكامل معكم وأنتم توجهون المداولات والمفاوضات والقرارات المتعلقة بالسلم والأمن ونزع السلاح في اللجنة في المستقبل.

ذلك هو الهدف خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لأنه السبيل الوحيد لإرساء دعائم الأمن بدلاً من التدمير المتبادل المؤكد. وتؤكد الأرجنتين مجدداً أن تحقيق عالمية نزع السلاح وعدم الانتشار والصكوك المتصلة بتحديد الأسلحة، هو تطلع مشروع بالنسبة للأرجنتين والمجتمع الدولي، وهي تشجعه بنشاط.

ونحن ندرك الأزمة الكبيرة في الثقة التي يعاني منها نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولا سيما بالنظر إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وثمة حاجة لإحراز تقدم بشأن الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في عام ١٩٩٥، خلال الاستعراض غير المقيد وغير المشروط للمعاهدة، وفي المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة. وهذا سيكفل ألا تتضرر شرعية ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل لا يمكن إصلاحه. والأهم من ذلك، أنه سيمكن الامتثال الصارم والحازم لنص المعاهدة وتنفيذ الركائز الثلاث لنزع السلاح وعدم الانتشار والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بشكل متزامن ومتوازن. إن عدم وجود توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد مؤخرا لا يعفي أي دولة طرف، إلى أي درجة، من الالتزامات التي يتم التعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نرحب بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وعلى الرغم من أن المعاهدة لم ترق إلى تطلعات بعض الوفود، فإن مما لا شك فيه أن دخولها حيز النفاذ في وقت قياسي، يبنى بالكثير عن الحاجة الماسة إلى أن يتوفر لدى عدد كبير من البلدان صك لممارسة قدر أكبر من الرقابة على تجارة الأسلحة وحماية مواطنيها من عواقب تحويل وجهة هذه الأسلحة. وللمرة الأولى، ينظم صك ملزم قانونا نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. وهو يتضمن

عشرة على التوالي وبالتالى عدم إحراز أي تقدم في المناقشات المنظمة والموضوعية بشأن البنود الأساسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ولئن كنا نحن، فضلا عن معظم الدول الأخرى، تواصل التشديد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع العالمي للتفاوض بشأن نزع السلاح، فإنه ليس من المستغرب أن هناك عددا متزايدا من النداءات الداعية إلى إشراك المجتمع المدني في مداوات المؤتمر - ويمكن أن أضيف، وأيضا مداوات اللجنة الأولى - بغية تقديم منظورات جديدة قد تغير بعض المواقف المستعصبة التي أخذت اللجنة رهينة طيلة سنوات. وإذا ظل ذلك المأزق قائما، فضلا عن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء، حينئذ لا بد لنا من النظر في المكاسب التي يمكن تحقيقها بإدراج صوت المجتمع المدني، إذا أريد لنا الوفاء بالالتزام المنوط بنا نحو بناء عالم أكثر أمنا وأمانا من أجل الأجيال الحالية والمقبلة. وفي ذلك الصدد، ننوه بالجهود الإيجابية التي بذلت حتى الآن من خلال المنتدى غير الرسمي الأول في التاريخ للمجتمع المدني بشأن مؤتمر نزع السلاح الذي عقده في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٥ الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح حينذاك والممثل الشخصي للأمين العام لدى مؤتمر نزع السلاح.

كما يزداد الشعور بالإحباط الناجم عن تقاعس الدول عن تحقيق أي تقدم في محادثات نزع السلاح النووي، إذ يسعى الناس جاهدين في جميع أرجاء العالم لإلهام حكومات بلدانهم أو الضغط عليها أو إقناعها بالشروع في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر الأسلحة النووية. ولذلك السبب تتزايد المطالبة بإجراء المداوات بشأن نزع السلاح النووي خارج الأطر القائمة، في عملية مفتوحة للجميع وغير قابلة للتعطيل من أي أحد.

كما يود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

وترى كينيا أنه يجب أن يكون العالم خاليا من الأسلحة النووية. ولدينا موقف ثابت إزاء تلك المسألة من خلال التزامنا ومناصرتنا للعضوية الشاملة في معاهدات الأسلحة النووية، مثل معاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الترتيبات الأمنية لإنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية. كما ظلت كينيا مناصرا قويا للدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها وسيلة لتحقيق منع الانتشار ونزع السلاح والأمن الدولي. ولكن بالرغم من الجهود التي تبذلها آلية نزع السلاح العالمية للنهوض بأهدافنا الجماعية للأمن النووي، لا تزال المحاولات تتعثر مرة بعد أخرى.

ونود أن نؤكد أننا نرى أن المناقشات التي تحدد أولوية بعض القضايا للمناقشة بشأن حظر الأسلحة النووية، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تعني أساسا تقليص التركيز على جوانب أخرى تكنسي نفس القدر من الأهمية. وينبغي أن يظل إبرام معاهدة شاملة وشفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها بشأن إزالة الأسلحة النووية هدف المجتمع الدولي وأولويته.

ونود أن نشير إلى خيبة أملنا، وغني عن القول، خيبة أمل معظم أعضاء المجتمع الدولي إزاء عدم إحراز أي تقدم في المداوات بشأن نزع السلاح النووي خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في المقر في وقت سابق هذا العام. وهذا الافتقار إلى التحرك قدما يذكر باستمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح النووي. ومن دواعي الأسف عدم التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمل للسنة التاسعة

قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي. ويجب أن نكون على استعداد للبحث عن حلول من خلال تلك الأطر والترتيبات، إذا أريد لنا في نهاية المطاف أن نحرز أي تقدم في الطريق نحو تحقيق القواعد الملزمة قانونا التي ستنشئ عالما أكثر أمنا وخاليا من الأسلحة النووية.

ولا يزال التوافر الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل مصدر قلق بالغا في العديد من البلدان على نطاق العالم. وأدت حيازة الجناة للأسلحة غير القانونية، مع ما يترتب على ذلك من العنف المسلح، إلى تدمير سبل كسب العيش، وأثرت سلبا على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية وغذت الحركات الإرهابية، وأسفرت عن حالات معاناة إنسانية أخرى بدرجات متباينة.

وكانت كينيا نفسها ضحية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ما فتئت تستخدم لتنفيذ عدد من الهجمات الإرهابية على أرضنا، وأيضا للمشاركة في الأنشطة الإجرامية الأخرى. ومن الواضح أن تلك الأسلحة تجد طريقها إلى الأراضي الكينية من خلال قنوات غير مشروعة وغير مأذون بها، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى. وإذ استمر ازدياد الوفيات والإصابات الناجمة عن وقوع تلك الأسلحة في أيدي المجرمين الخارجين على القانون، فإن تجار الأسلحة وسماسرتها والمنتفعون منها يواصلون أيضا زيادة مبيعاتهم.

وتستدعي تلك الحالة زيادة التعاون الدولي للقضاء على المشكلة. وفي ذلك الصدد، ننوه بالعمل الداعي إلى التشجيع الذي يضطلع به برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك قبل وقت قصير المداولات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين المعني ببرنامج العمل، الذي

ويزيد تعزيز تلك المطالبة الشعور بالقلق حيال العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ولا تزال كينيا تعرب عن مخاوفها بالذات إزاء تلك المسألة، إذ أنه في حين لا يوجد أي بلد في أفريقيا حائز لأسلحة نووية، فإن القارة لن تكون بآمن من آثار الأسلحة النووية. ومن المؤكد أنه سيترتب على هذه الآثار عواقب مدمرة بشكل خاص على أفريقيا، نظرا لمحدودية الموارد المتاحة لبناء قدرات التأهب والاستجابة. ومع ذلك، وحتى للبلدان المتقدمة النمو، لا يمكن لأي قدر من الاستعداد أن يجعل أي بلد قادر على تحمل الآثار المدمرة الفورية والطويلة الأجل التي يحدثها انفجار نووي على شعبه. ولذلك فإن الخطاب المتعلق بحظر الأسلحة النووية بحاجة إلى أن يمضي إلى أبعد من المناقشات بشأن الردع والمذاهب النووية. ويجب أن يتجاوز السياسة ويتجه صوب الواقعية، ولا بد أن يسمو على مصالح بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ويتحول إلى عملية يمكن فيها لأغلبية الدول المهتمة أن تعمل معا من أجل فرض عمليات حظر فعالة على الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، قد لا يكون في متناول أيدينا صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية من خلال الأطر القائمة من معاهدة عدم الانتشار ومؤتمر نزع السلاح، وقد يمكن الاضطلاع بعملية متدرجة لسد الثغرة القانونية لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها من خلال الجهود الأخرى التي أقرتها اللجنة الأولى والجمعية العامة.

لقد وقعت كينيا على العهد الإنساني الذي أعقب انعقاد المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو، ونياريت، وفيينا. ويتطلع وفد بلدي الآن إلى العمل مع البلدان المتماثلة التفكير بشأن الاقتراحات والقرارات الرامية إلى إنهاء الوضع الراهن في مجال الأسلحة النووية التي ستناقش هذه الدورة، بما في ذلك الإقرار بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية؛ والالتزامات بسد الثغرة القانونية والمضي

والاتصالات، وذلك أحد المجالات التي تعدها بإيجاد فرص متكافئة لها في تفاعلاتها مع الاقتصادات الأكثر تقدماً. ومع ذلك، فإن استمرار عسكرة الفضاء الخارجي مناف لتعزيز التنمية الاقتصادية أو لترع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

ونشيد بالجهود التي بذلت حتى الآن لمواصلة التركيز البالغ الأهمية على تلك المسألة من خلال أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

ونرى أن السلام والأمن في الفضاء الخارجي يمكن تعزيزه على النحو الأمثل من خلال التدابير وأحكام التحقق المناسبة والفعالة التي ترمي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه. وبالتالي، فإننا نضم صوتنا إلى الأصوات الداعية للتعاون المشترك صوب وضع مدونة سلوك دولية بشأن استخدام الفضاء الخارجي، توطئة للتفاوض بشأن معاهدة تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ختاماً، فإن وفدي لا يزال ملتزماً بالعمل مع الدول الأعضاء للنهوض بمصالح السلام والاستقرار العالمي من خلال عمل اللجنة الأولى.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد ماليزيا، أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة لكم، سيدي الرئيس، لانتخابكم رئيساً للجنة الأولى، كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ووفدي يتعهد بتقديم كامل الدعم والتعاون مع الرئيس وأعضاء المكتب. ونحن على ثقة بأن حكمتكم سترشد اللجنة في عملها، ونتطلع إلى خاتمة ناجحة لهذه المداولات.

وماليزيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية اتحاد ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/70/PV.2).

عقد في حزيران/يونيه، ونحن نؤكد من جديد التزامنا بهذه الجهود. كما نقدر أن بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة قد رتب، ضمن مسائل أخرى، لتحسين إدارة الأسلحة الصغيرة، ولا سيما إذا كانت المعاهدة تنفذ بشكل حقيقي فيما يتعلق بتدابير السجل والرصد. ونرحب بحقيقة أن لهذين الصكين، بالترافق مع الهدف ٤,١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى للحد بصورة كبيرة من تدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، أوجه تكامل أصيلة يمكنها إلى حد كبير من النهوض بقضية القضاء على عمليات نقل الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

ومع ذلك، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتعزيز التزام الدول بالوفاء بالأحكام والمقاصد المحددة في تلك الصكوك والمبادئ. ولذلك من الأهمية بمكان أن تنظر اللجنة الأولى في وسائل للحد من الإفراط في إنتاج، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها وتخزينها من جانب مختلف الدول المنتجة للأسلحة. ويجب أن نعمل معاً على إيجاد وسائل للوقوف الكامل لتدفق الأسلحة إلى الجهات من غير الدول، مثل الجماعات المتشددة وأباطرة الحرب في البلدان المعرضة للزاعات باتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك التنفيذ الفعال للصك الدولي للتعقب.

ونكرر التأكيد على شعورنا بالقلق حيال استمرار أوجه التقدم الذي يجري تحقيقه نحو تسليح الفضاء الخارجي من خلال تطوير التكنولوجيا العسكرية التي يمكن نشرها في الفضاء الخارجي من أجل استهداف الموجودات الفضائية. فذلك من الحدود التي يمكن أن توفر للبشرية الاتصالات الهائلة والتجارة والعلم والفوائد الأخرى وينبغي المحافظة عليها واستخدامها بروح من التعاون للأغراض السلمية على سبيل الحصر. وتحقق العديد من البلدان النامية بالفعل أوجه تقدم في المعاملات الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات

المسبقة للالتزام أو على قاعدة التوافق لتحقيق التقدم، وبالتالي الإخلال بالمثل العليا التي وضعناها. ووفدنا يأمل أن يكون النظر في اتفاقية شاملة للأسلحة النووية خطوة في هذا الاتجاه. ومما يبعث على الإحباط، ببساطة، أنه بعد ٢٠ عاماً من إقرار صفقة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، لم تتمكن من الاتفاق على الوثيقة الحتمية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، مما يجعل النتيجة منقوصة بكل تأكيد. ولدى ماليزيا اقتناع ثابت بأن الركائز التي توجه معاهدة عدم الانتشار النووي - وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية - يجب أن تظل توجه رؤيتنا صوب نزع السلاح التام والكامل. ونحن نعتبر أن جميع الدول لديها التزام بتعزيز جهودها الرامية إلى معالجة شاملة لتلك الأركان الثلاثة بصورة متوازنة. وفي هذا السياق، ندعو الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى إعادة التأكيد على ركائز المعاهدة الثلاث وتعزيزها.

ووفدنا يتطلع إلى إن يكون بوسعه يوماً أن يرحب بالدعم المتنامي للنتائج المتعلقة بالأثر الإنساني للأسلحة النووية ويأمل في أن يظل يرى إجراءات هادفة تتخذ لحظر الأسلحة النووية وإزالتها. ونعتقد أن النهج الإنساني يمثل قيمة مضافة صوب توسيع الحوار الدولي بشأن نزع السلاح النووي، ونحن مستعدون للعمل مع الدول الأعضاء بشأن مقترحات ترمي للقضاء التام على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بنجاح انعقاد المؤتمرات بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية في أوصلو وناياريت، المكسيك، وفيينا من أجل تلك القضية.

وترحب ماليزيا أيضاً بالتقدم المحرز بشأن بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وانعقاد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في

بالرغم من البداية الصعبة لمداولاتنا في وقت سابق، ينبغي ألا يغيب عن بالنا العمل الذي جتينا إلى هنا من أجله. ولا بد أن نذكر أنفسنا جمعياً بالحاجة إلى تفادي الوقوع في براثن شبكة من الآليات غير المثمرة المكرسة لترع السلاح. فالتوصل إلى نتائج حقيقية ومثمرة وبالتراضي صوب نزع السلاح التام ما زالت قليلة ومتباعدة. ويجب إعادة النظر في آليات نزع السلاح القائمة، التي وضعت بعناية شديدة على مر السنين، والتي أفضت إلى التزامات لا يوفى بها، وتنشيط تلك الآليات. وهذا يعطينا الأمل في تحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، الذي يواجه خطر الانزلاق في مأزق خطير.

ولا يمكننا إنكار أن هذا هو الواقع الذي نواجهه في عمل لجنتنا، وأن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو التغلب على الخطوات التراجعية التي سببتها جهودنا الجماعية. فالجمود يؤثر أحياناً على الأولوية الشاملة التي نوليها لتحقيق نزع السلاح النووي. وبالتالي، ينتظرنا عمل كثير، في اللجنة الأولى، خلال الأسابيع القادمة. فليكن لدينا منظور أكثر وضوحاً بشأن التزاماتنا بضممان مستقبل آمن ومأمون لأجيال المستقبل.

على الجانب الإيجابي، نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار الذي أفضى إلى الاتفاق التاريخي وخطة العمل الشاملة والمشاركة في تموز/يوليه بين إيران ومجموعة البلدان الـ ٥ + ١ (قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المرفق ألف). علينا أن نبني على هذا الزخم الإيجابي، لكي يتسنى لنا المضي قدماً وإزالة العادات البالية والأفكار السلبية التي قادتنا إلى طريق مسدود في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

وماليزيا تأسف بشدة لأن مؤتمر نزع السلاح عانى من الجمود قرابة عقدين. وهذا المأزق يفرض علينا تنشيط الجهود لترشيد أولوياتنا بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، عوضاً عن تثبيت جل الاهتمام على الشروط

جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتطلع إلى التداول بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في مشروع القرار خلال الأيام القادمة.

وأسوة بالسنوات السابقة، ستقدم ماليزيا مشروع قرارها التقليدي، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" (A/51/218، المرفق). وسنطرح مشروع قرار هذا العام، الذي سيتضمن تحديتات فنية، في إطار المجموعة المتعلقة بترع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يدعو الدول الأعضاء كافة إلى تأييد مشروع القرار هذا والنظر في الانضمام إلى ذلك العدد المتزايد من الدول المشاركة في تقديمه.

ختاماً، فإن ماليزيا مستعدة للعمل معكم، سيدي الرئيس، لكفالة أن نسجل مزيداً من التقدم وجموداً أقل، صوب نتائج أفضل وملموسة للجنة الأولى. وسيبقى وفدنا ملتزماً بالوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي على أمل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد محمود (مصر) في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة اللجنة الأولى خلال دورتها السبعين. وأثق في أن إدارتكم لأعمال اللجنة ستسهم في نجاحها. ولا يفوتني التأكيد على دعم الوفد المصري لجهودكم وأعضاء المكتب من أجل نجاح اللجنة في عملها.

أود أن أعرب أيضاً عن تأييد وفد مصر للبيانات التي أدلى بها باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.2).

تتعقد اللجنة هذا العام في ظل العديد من التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار عموماً. ويمثل انعقاد اللجنة فرصة هامة لاستعراض تنفيذ التعهدات والالتزامات المرتبطة بمعاهدات نزع السلاح وآليات منع الانتشار التي توافق عليها

كانكون في آب/أغسطس. وانطلاقاً من زخم النجاح المحرز في كانكون، سنبقى ملتزمين بالعمل حتى تتمكن من الانضمام إلى المعاهدة، بينما تبذل جهوداً للتأكد من اتساق مواد في المعاهدة مع التشريعات المحلية القائمة. ويحدونا الأمل في استمرار حصول المعاهدة على الدعم القوي من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما في منطقة جنوب شرق آسيا، وفي محاولة للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة.

وفي إطار التزامنا المستمر باتفاقية الأسلحة البيولوجية، ستشارك ماليزيا في تنظيم سلسلة من برامج التعاون الفني على المستوى الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للنهوض بتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، وكذلك لتطوير التعاون في مجال ممارسات العمل المأمونة والتقنيات الدقيقة وإجراءات تقييم مخاطر سوء الاستخدام البيولوجي. ونحن واثقون من أن تقاسم المعرفة والوعي والقيم التي تكفل تقييد الجميع باتفاقية الأسلحة البيولوجية والامتثال لأحكامها سيسهم في تعزيز تنفيذها.

وستتولى ماليزيا، نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عرض مشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين بشأن معاهدة منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بترع السلاح العام والكمال. ويأتي طرح مشروع القرار في الوقت المناسب، إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع الدول الأعضاء في الرابطة على المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر. وماليزيا تعتبر مشروع القرار خطوة إيجابية أخرى صوب تحقيق هدف نزع السلاح النووي العالمي وتراه أساسياً في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. ويرى وفدي أن حل جميع القضايا العالقة بشأن تعزيز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية الحالية، مع جيراننا الأعضاء في الرابطة، يؤكد التزامنا بالحفاظ على

أبقى على مخاطر السلاح النووي وما تمثله من تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين.

ومن المهم أن نؤكد على أن التمديد اللاهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ لم يكن يعني، بأي حال، السماح للدول النووية بالاستمرار في حيازتها للسلاح النووي بشكل دائم، وأن أي افتراض لا يتسق مع روح المعاهدة ونصها والغرض الرئيسي منها. ولذلك فإن مصر تُعرب عن القلق من تنامي التوجّه لدى الدول النووية لتطوير أنواع جديدة من السلاح النووي، وإجراء الدراسات والأبحاث لتحديث نظم التسليح النووي بدلاً من تهميش دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية، وتوحيد الجهود الدولية لتحقيق عالمية المعاهدة التي تعدّ ركيزة نظام منع الانتشار، وركناً أساسياً للسلم والأمن الدوليين.

إن حرص الدول النووية على ممارسة حقها الأصيل - غير القابل للتصرف - بالانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بموجب نص المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي، لا يجب التعسّف في تفسيره لفرض المزيد من القيود على الدول غير النووية بذريعة منع الانتشار، خاصة فيما يتعلّق بمجالي التحقق والضمانات، والدفع الممنهج لإجبار الدول الأعضاء على توقيع البروتوكول الإضافي كشرط لإمداد الدول بالمواد النووية أو طرح مبادرات وأفكار تقيّد من حركة الدول كإنشاء بنك دولي للوقود النووي.

وعلى الرغم من أن نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والتعاون الفني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو حق أصيل للدول الأعضاء، يظل هذا الحق غير مستغلّ كماً ونوعاً حتى الآن من جانب الدول غير النووية، فهناك أطراف تساهم في هذا الخلل بفرض قيود على حيازة الدول غير النووية الأعضاء في المعاهدة للمواد النووية والأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير برامجها النووية السلمية.

المجتمع الدولي، خاصة بعد فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥.

كما أنها مناسبة لاستشراف سبل التوصل إلى إجراءات وخطوات جديدة في إطار يراعي التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح النووي؛ ومنع الانتشار؛ والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وعلى الرغم من إدراك المجتمع الدولي لمخاطر امتلاك السلاح النووي أو الاعتماد المتزايد عليه كوسيلة ردع ضمن العقيدة العسكرية للدول النووية الخمس، تظل جهود نزع السلاح النووي حتى الآن قاصرة عن تحقيق الهدف الأساسي الذي نصت عليه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. ويظل السلم والأمن الدوليان أكثر عرضة لمخاطر استخدام السلاح النووي، ولهذا تعيد مصر الترحيب بتحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

واليوم، لا يزال المجتمع الدولي يواجه ذات التحدي المتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين الالتزامات الواقعة على الدول النووية وغير النووية، التزامات تفرضها معاهدة عدم الانتشار على الدول الأعضاء بعدم امتلاك السلاح النووي، وأخرى تتحملها الدول النووية للتفاوض بحسن نية لترزع أسلحتها النووية والتخلص التام منها. إن هذا التوازن المنشود لم يتحقق حتى الآن على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على دخول المعاهدة حيز النفاذ، وعلى الرغم من تعدد المبادرات والقرارات التي توافقت على ضرورة التخلص من الأسلحة النووية.

لقد طالبت مصر مراراً بأهمية تنفيذ الخطوات الـ ١٣ لترزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها عام ٢٠٠٠، كما طالبت بتنفيذ خطة العمل الصادرة عام ٢٠١٠ في هذا الصدد، إلا أن غياب الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات

وعلى الرغم من ذلك، لم تدخر مصر والمجموعة العربية وسعاً للتفاعل الإيجابي مع جهود الميسر، بل وشاركت بفاعلية في الاجتماعات المتتالية غير الرسمية التي عُقدت في فيينا وغلبيون وجنيف. وللأسف، فإن التفاعل العربي الإيجابي ووجه بمساع غير مبررة لإفراغ المؤتمر من محتواه الموضوعي والدخول في عملية تفاوضية لم تؤت بثمارها، إذ افتقدت لسقف زمني محدد وفي غياب واضح لدور الأمم المتحدة مما أدى إلى تعقيد العملية برمتها، بالإضافة إلى محاولة بعض الأطراف الدفع بموضوعات ليست ذات صلة بنطاق المعاهدة أو بالولاية القانونية التي نصّت عليها خطة عمل عام ٢٠١٠ بناء على قرار عام ١٩٩٥، ألا وهي إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وحسب.

إن انعقاد أي مؤتمر في هذا الشأن لم يكن أبداً غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة وخطوة عملية على طريق تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وصولاً إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يعزز من فاعلية وعملية معاهدة عدم انتشار النووي، وفي مجال نزع السلاح النووي تحديداً، وهو الأمر الذي يستوجب منا جميعاً طرح أفكار جديدة لكسر حالة الجمود الراهنة، لكن ما حدث فعلياً جاء على العكس تماماً، حيث شهدنا تسويقاً وتأجيلاً ومماطلة ومراوغة وإخلالاً بعملية المراجعة وبالالتزامات والمرجعيات الدولية الثابتة.

وفي هذا الصدد، طالبت حركة عدم الانحياز - من خلال الورقة العربية في مؤتمر الاستعراض الأخير - بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة دول منطقة الشرق الأوسط لعقد مؤتمر يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبحيث يُطلق هذا المؤتمر عملية فنية يشارك فيها من يحضر من دول المنطقة، والدول المودع لديها المعاهدة، وبقية الدول دائمة العضوية

تتجه مصر بخطى جادة نحو بناء أولى محطاتها النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، ولتلبية احتياجات التنمية المتزايدة في شتى المجالات الطبية والزراعية والعلمية وتحلية المياه وخلافه، وتحرص على التنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان تطابق كافة هذه الخطوات مع معايير الأمن والأمان النووي التي تقرها الوكالة، وخضوعها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يُعدّ الأداة القانونية الرئيسية للتحقق من سلمية الأنشطة النووية، وتطالب مصر بتحقيق عالمية هذا النظام، واعتبار أي التزام إضافة بمثابة التزام طوعي غير ملزم إلا للدول التي قبلت الانضمام إليه.

لقد سعت مصر لأكثر من أربعة عقود لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وحرصت على الإبقاء على هذا الموضوع على رأس أولويات سياستها الخارجية إدراكاً لخطورة هذه الأسلحة، خاصة مع استمرار انفراد دولة واحدة في منطقة الشرق الأوسط بامتلاك قدرات نووية غير خاضعة لأي نظام للفتيش أو التحقق الدولي، وهو ما يُخلّ بالأمن الإقليمي للمنطقة ويهدد الأمن القومي العربي.

وعلى الرغم من مرور ٢٠ عاماً على اتخاذ قرار بشأن الشرق الأوسط صادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، والذي يُعدّ الأساس القانوني لصفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، يبقى قرار الشرق الأوسط هو القرار الوحيد الذي تم اعتماده خلال كافة مؤتمرات المراجعة بشأن حالة إقليمية محددة، وهو الأمر الذي يعكس خصوصية المنطقة وامتزاج هذه القضية بالأمن والسلم الدوليين. لقد ظلّ قرار الشرق الأوسط بعيداً عن التنفيذ، وساهم في ذلك الإعلان عن تأجيل انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشكل أحادي، ودون مبرر مقبول أو التشاور مع دول المنطقة.

للفضاء، ثالثاً، التأكيد على الاستخدام السلمي للفضاء؛ ورابعاً، التعاون الدولي في المجالات الفضائية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى الموقف الإفريقي الموحد الذي تمت بلورته خلال اجتماع لكسمبرغ حول مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء، وجرى التأكيد عليه خلال اجتماع نيويورك الأخير في شهر تموز/يوليه الماضي.

كما نود التذكير باجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سياق الأمن الدولي، التي تمخضت عنها تقارير ونتائج هامة على المستوى الدولي، وذلك في ضوء أن الأمن الإلكتروني أصبح مجالاً حيويًا في ظل التطورات المجتمعية والسياسية في العديد من دول العالم.

ختاماً، إن مصر، انطلاقاً من دورها واهتماماتها بقضايا نزع السلاح ومنع الانتشار، سوف تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى نتائج إيجابية ومرضية خلال هذه الدورة. بما يؤسس لمرحلة جديدة، على ما نأمل من الجهد الدولي الجماعي في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أهنتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى لهذه الدورة، كما أهنت أعضاء مكتبكم والسيد كيم وون سو، الممثل الأعلى لشؤون نزع السلاح بالوكالة، على دوره الهام. وأود أيضاً على عجلة أن أتوجه بالشكر إلى رئيس اللجنة الأولى خلال الدورة الماضية. ويؤيد وفد بلدي سوريا بيان ممثل اندونيسيا الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة التي أنشئت لحفظ السلم والأمن الدوليين إثر الولايات التي تكبدتها البشرية جمعاء جرّاء الحرب العالمية الثانية،

في مجلس الأمن بغرض التفاوض بحرية كاملة من أجل بلورة معاهدة إقليمية ملزمة تنشأ بمقتضاها المنطقة الخالية المنشودة.

وفي هذا السياق، نودّ التأكيد أن التحرك المؤسف وغير المبرر الذي قامت به كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا بكسر التوافق العالمي خلال المؤتمر الأخير لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي - هذا العام هنا في نيويورك - لم يكن إلا مجرد استخفاف بنصوص المعاهدة عن طريق عرقلة الوثيقة الختامية للمؤتمر متضمنة ورقة العمل العربية والتي تم اعتمادها من جانب كل من حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية خلال المؤتمر.

إن مصر تعيد التأكيد على موقفها المتحفظ إزاء معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية، مع التأكيد على موقفنا الإيجابي في ذات الوقت بالنسبة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه عموماً فيما يتصل بكل من:

احترام حق الدول في الدفاع المشروع عن النفس. بموجب الميثاق؛ تنظيم عملية الاتجار بالأسلحة التقليدية وليس تقييدها؛ وعدم السماح بالاستغلال السياسي لأي معاهدة أو آلية ذات صلة؛ واحترام حق الدول في تصنيع وتخزين وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية بحيث يتم تناول الاتجار غير المشروع فحسب، وأن تكون المعايير المدرجة بشأن الاتجار واضحة ومحددة وقابلة للقياس وأن تستند إلى قرارات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بتلك المعايير؛ وأخيراً ألا يتم اعتماد معايير تفتقر للموضوعية أو تسعى لتسييس هذا المجال الذي يمس مقتضيات الأمن القومي للدول.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الناشئة والتي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن، نود التأكيد على التوجهات الوطنية المصرية في مجال أمن الفضاء الخارجي ألا وهي: أولاً، الملكية المشتركة للفضاء؛ ثانياً، الاستخدام المتساوي والمتكافئ

من قبل دول تعتبر نفسها وصية على المعاهدة وراعية لها إنما يرتقي إلى مستوى الفضيحة، كون خطوتها تلك لم تكن إلاّ لحماية استمرار اسرائيل في حيازة السلاح النووي والتستر على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يعتبر انتهاكا فاضحا لكل أحكام المعاهدة جملة وتفصيلا. وما حصل خلال الجلسة الختامية للمؤتمر هو استمرار لحالات كثيرة أخرى حصلت في مجلس الأمن حيث لجأت فيه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين من المفترض أنهما راعيتان للسلم والأمن الدوليين. بموجب عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وطرفان دوليان رئيسيان في معاهدة عدم الانتشار أيضا، إلى استخدام امتياز النقض لحماية انتهاكات اسرائيل لجميع قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية. وإن دعوة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار تأتي في ظل وجود قناعة لدينا جميعا بأن اسرائيل لن تنضم في ظل استمرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وغيرها من الدول في حماية البرنامج النووي لإسرائيل، والمساهمة في تطويره وتعزيزه.

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى نتيجة ايجابية خلال مؤتمر المراجعة، إلاّ أن سوريا ستبقى ملتزمة بأحكام المعاهدة وركائزها الثلاث، وكذلك الركيزة الرابعة للمعاهدة والمتمثلة في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونؤكد هنا على أن قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥ هو جزء جوهري من الصفقة التي تم بموجبها تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأن هذا القرار يبقى قائما حتى تحقيق أحكامه بالكامل، إضافة إلى خطة العمل لمؤتمر عام ٢٠١٠. ونشدد في هذا الصدد على ضرورة عقد المؤتمر الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي تم إفشال عقده بسبب المواقف

وبالأخص الرعب النووي في هيروشيما وناغازاكي. كما يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتلك الفاجعة الانسانية. لكننا مع ذلك لا نزال حتى يومنا هذا، وبعد مرور سبعة عقود على إنشاء منظمنا الدولية هذه وكذلك بعد مرور أكثر من أربعة عقود على دخول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، نعاني من استمرار وجود الأسلحة النووية بما يهدد البشرية جمعاء.

ويجدد بلدي دعوته الدول الأعضاء إلى العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة، ويذكر في هذا الاطار بالمبادرة التي كنا قد طرحناها نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتنا في مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية النبيلة. وتؤكد سوريا أن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقيق من دون انضمام اسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة، إلى معاهدات حظر هذه الأسلحة كافة، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بعيدا عن أي قراءة استثنائية ومن دون شروط مسبقة، وعلى قدم المساواة مع بقية الدول الأعضاء في كل من الأمم المتحدة ومعاهدة عدم الانتشار النووي. وقيام بعض الدول النووية وبعضها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بتزويد اسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة على مدى عقود من الزمن، واستمرار هذه الدول عينها في حماية الاستثناء الاسرائيلي النووي بشكل يخالف التزاماتها بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار، كل ذلك قد أتاح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها. بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها، لا بل ويتجاوز هذه المنطقة.

ويعرب وفد بلدي كذلك عن عميق الأسف لعدم التمكن من التوصل إلى توافق حول الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار خلال هذا العام. وإفشال التوصل إلى التوافق الذي كانت تنتظره غالبية الدول الاطراف في المعاهدة

العام ٢٠١٣، مبادرة رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، وانضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، انطلاقاً من إيمانها بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية،

ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ولقد قامت بلادي، سورية، بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الانضمام للاتفاقية وأنجزت، رغم الظروف القاسية والصعبة، التزاماتها، ولولا التعاون السوري مع البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، لما تم إنجاز هذه المهمة. وتؤكد حكومة بلادي، في هذا الصدد، على أن الحيادية والشفافية والمصادقية والتزاهة وعدم التسييس،

إضافة للتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية، يجب أن تكون المبادئ الأساسية التي تحكم عمل آلية التحقيق المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، وذلك في ظل تجربتنا مع بعثات سابقة خالفت في عملها وممارساتها كل تلك المبادئ المذكورة أعلاه وخاصة لناحية اعتمادها على شهود زور "مفبركين" من قبل جهات معروفة للجميع وكذلك إجراءات لتحقيقاتها المتسررة والجزئية خارج الأراضي السورية، دون أدنى مستوى من التنسيق مع السلطات الحكومية السورية. وستقدم بلادي للآلية المذكورة كافة أنواع التعاون، كما جرت العادة مع بعثات أممية أخرى، وذلك ضمن الإطار الذي يحترم سيادتها ووحدة أراضيها وأمنها الوطني.

إن واقع ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يبين لنا جميعاً انخراط بعض الدول في نقل تلك الأسلحة إلى المجموعات الإرهابية والعناصر من غير الدول، بهدف إذكاء الأزمات وتقويض استقرار دول بعينها. وقد كان أحد أهم مشاغلنا فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، هو الاعتراض على عدم إدراج لغة صريحة في

السلبية لإسرائيل والدول ذاتها التي عطلت مؤتمر المراجعة لهذا العام، والتي ارتأت أنه ينبغي تفصيل هذا المؤتمر أيضاً على مقياس مصالح إسرائيل، بدلاً من إرغامها على المشاركة فيه التزاماً بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ويؤكد بلدي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يعارض بلدي أي محاولة لتفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

وفي هذا الصدد، يهنئ بلدي سوريا الجمهورية الإسلامية الإيرانية على صمودها وانتصارها بإنجاز الاتفاق التاريخي الذي يحقق تطلعات الشعب الإيراني الشقيق، ويعترف بحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ويرفع العقوبات عنها، ويفك التجميد عن أرصدها، ويؤدي إلى انفتاح الساحة الدولية على هذا البلد الشقيق العزيز. ولقد أثبت هذا الاتفاق أن الحراك الدبلوماسي الدؤوب والجاد قادر على تذليل جميع العقبات والخروج بحلول سلمية عادلة للملفات الشائكة.

ويشدد بلدي على ضرورة التعامل مع مسائل نزع السلاح ومنع الانتشار ضمن إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ويؤكد في هذا الصدد على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لبحث قضايا نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان احترام أنظمة المؤتمر وقواعده الاجرائية التي تشكل أساساً لا بد منه لنجاح أي عمل قد يتم التوافق عليه.

تدين حكومة بلادي بأشد العبارات، جريمة استخدام السلاح الكيميائي، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية، أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان. وبناء على ذلك، قبلت سوريا في نهاية

يواجهون الإرهاب نيابة عن الإنسانية جمعاء. ولا بد من التحرك وتضافر جميع الجهود للوقوف في وجه الإرهاب وفي وجه من يمدده بالمال والسلاح والتدريب والإيواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أذكر الوفود بكل احترام، لمصلحة اللجنة الأولى ككل، بأن تقصر بياناتها على مدة ١٠ دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيدة بوكارينيو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنتكم بحرارة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل خلال الدورة. إن البرتغال على يقين من أنه في ظل قيادتكم القديرة، سوف نحجز تقدما في تعزيز هدف تحقيق عالم أكثر أمانا.

وتؤيد البرتغال البيان الذي ألقاه المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2) تأييدا تاما، ونود الإدلاء ببعض التعليقات الإضافية بصفتنا الوطنية.

فالبرتغال تعتقد اعتقادا راسخا بأن أي عملية دولية عالمية تهدف إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والأمن الدولي، ينبغي أن تحترم المبادئ الرئيسية للشمول والتعددية احتراماً تاماً، مع التزام صارم بحقوق الإنسان العالمية والقانون الإنساني الدولي والاهتمام بحماية المدنيين. ونرى أن هذه هي الشروط المسبقة الرئيسية لتحقيق تقدم فعلي في البناء الجماعي لبيئة أمنية دولية أكثر أماناً واستدامة.

ويجب أن يكون النهوض بالأمن البشري هدفنا الرئيسي. وفي ذلك الصدد، نشاطر شواغل إنسانية وأخلاقية وقانونية محددة متعلقة بتطورات جارية بشأن مجموعة ما يسمى بأسلحة حرب الحقبة الجديدة، بما في ذلك انتشار الطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار، والقيام في نهاية المطاف بوضع

المعاهدة المذكورة، تنص على الحظر القطعي لتوريد الأسلحة للعناصر من غير الدول وللمجموعات المسلحة الإرهابية. ولقد أثبتت الوقائع التي نشهدها اليوم في سورية وفي عدد من دول المنطقة وخارجها، صحة مشاغلنا حول هذه المعاهدة، حيث أن وصول الأسلحة للمجموعات الإرهابية، التي يحلو للبعض وصفها بأنها "عناصر فاعلة من غير الدول" قد قوض الاستقرار والأمن الإقليميين. والأُنكى من ذلك أن من بين الدول التي اعترضت على مشاغلنا آنذاك بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، هناك دولة تقوم اليوم علنا بإلقاء الأطنان من الأسلحة من الجو وضمن الأراضي السورية لتقع بيد مجموعات إرهابية مسلحة موصوفة في قرارات مجلس الأمن، لتنتشر الدمار في بعض المناطق في بلادي.

ختاماً، تعاني بلادي، سوية، وكما يعلم الجميع منذ أكثر من أربع سنوات من حرب ضروس أذواتها مجموعات إرهابية مختلفة قد يستغرق الأمر ساعات لتعداد أسمائها، وفي مقدمتها تنظيم داعش وجبهة النصرة وما يسمى بجيش الفتح، الذي هو عبارة عن تحالف بين جبهة النصرة وما يسمى بأحرار الشام. أقول ذلك من باب تثقيف السادة الزملاء. هذه المجموعات تحارب، نيابة عن مشغليها في منطقتنا وخارجها، الدولة السورية والشعب السوري والحضارة والثقافة السوريين. وتحصل هذه المجموعات الدموية على مختلف صنوف الأسلحة ومنها السلاح الكيميائي والعتاد والذخيرة القاتلة منها وغير القاتلة. كل من دول أعضاء في هذه المنظمة، وبعضها أعضاء في مجلس الأمن. هذا المد بالسلاح للإرهاب، يمثل انتهاكا فاضحا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتزع السلاح ومنع الانتشار، إضافة للقرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وأشدد هنا، على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بتعهداتها بموجب أحكام قرارات هذه المنظمة، ونؤكد على أن سورية وجيشها وشعبها، إلى جانب عدد من الدول الصديقة،

الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، بدون شروط مسبقة، وأن يصبحوا أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن ناحية إيجابية على نحو أكبر، يسرنا أن ننوه بالإنجاز الكبير الذي شهدناه في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بحالة إيران. فمن خلال التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها مجلس الأمن، وخارطة الطريق المتعلقة بتوضيح المسائل العالقة بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، توصلت إيران والمجتمع الدولي إلى حل توفيقى حاسم نأمل أن يتعزز من خلال التنفيذ الكامل للاتفاقيين. وللأسف، لا يمكن القول إن اعتبارات مماثلة تنطبق على المسائل العالقة المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسورية. ونكرر دعوة تلك الدولتين إلى الامتثال التام للالتزاماتهما بموجب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن الواضح تماما أن هناك حاجة ملحة لإحراز التقدم في مفاوضات متعددة الأطراف وفعالة نزع السلاح. غير أن هذا المسعى يتطلب الشمول وتعددية الأطراف الحقيقية. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن إنشاء مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٧٨ دعم بوضوح تلك المتطلبات، على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د إ-٢/١٠). ومن المؤسف أنه بعد مرور ١٦ عاما على آخر توسيع لعضوية مؤتمر نزع السلاح، ما زالت أبوابه مغلقة أمام جميع الدول الأخرى، بما فيها دولتي، التي أبدت الاهتمام بأن تصبح دولا مُشاركةً على نحو كامل في المؤتمر.

ونعتقد أن تعيين مقرر خاص متفرغ سيكون خيارا صالحا وملموسا للدفع بالمناقشات في ذلك الصدد. والواقع أن مؤتمر نزع السلاح، بصرف النظر عن توسيع عضوية، يظل في حالة جمود مؤلمة، تتطلب المزيد من الالتزام المشترك والعمل الجماعي البناء للتغلب عليها. ويشكل اعتماد معاهدات

نظام أسلحة فناكة ذاتية التشغيل واستخدام الفضاء الإلكتروني لأغراض العدوان، وأخيرا خطر تسليح الفضاء الخارجي. ونشجع، على سبيل الاستعجال، على مواصلة المناقشات الدولية الجارية والمبادرات المتعلقة بهذه المواضيع على المستويين السياسي والتقني. وينبغي، في رأينا، أن تأخذ هذه المناقشات في الاعتبار الحاجة إلى تعزيز الشفافية والقانون الدولي الساري أو، عند الاقتضاء، إنشاء أطر تنظيمية للأمن المتعدد الأطراف تستجيب لهدف حماية المدنيين والاحتياجات العالمية لحقوق الإنسان.

ويظل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في صميم جدول أعمالنا. وقد شعرنا بخيبة أمل، شأننا شأن العديد غيرنا، بسبب الإخفاق في التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية في نهاية مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا. ومع ذلك، ينبغي اعتبار التقدم الذي تحقّق خلال المناقشات على أنه يوفر أساسا صالحاً للعمل وللمفاوضات المستقبلية.

ويجب السعي بحزم لتحقيق هدفنا المشترك - المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية - لمصلحة البشرية جمعاء. إن إنقاذ الأجيال المقبلة من التهديدات المستمرة للتفجيرات النووية الكارثية، سواء عن قصد أو من غير قصد، هو حقا واجب أخلاقي رئيسي بالنسبة لنا جميعا، وهو في نهاية المطاف، نداء من أجل بقاء البشرية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالمناقشة الدولية الراسخة بشأن الأثر الإنساني الكارثي لتفجيرات الأسلحة النووية، ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات للسعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة فعالة وحازمة. والواقع أنه يتعين علينا ويمكننا أن نبذل مزيدا من الجهود. ونحن نؤيد، في جملة تدابير أخرى، إنشاء فريق عامل شامل مفتوح العضوية. كما نغتنم هذه الفرصة لنتناشد جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى

الدول لمشروع المدونة، ستنضم إلى إطار جديد لتدابير بناء الثقة، على النحو المبين في استنتاجات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189). ونحن نتطلع بثقة إلى الاجتماع المشترك للجنة الأولى والرابعة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي.

وتشكل معاهدة تجارة الأسلحة إنجازا رئيسيا من جانب المجتمع الدولي، وكما قالت العديد من الدول الأعضاء الأخرى، نحن سعداء جدا ببدء نفاذها المبكر نسبيا وبتنتائج المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في المكسيك. ويجب أن ينصب التركيز الآن على تحقيق عالميتها وتنفيذها، وهو ما نأمل أن يكون له أثر إيجابي جدا في المناطق المتضررة من النزاعات أو تهديدات التطرف أو المناطق الخارجة من النزاعات التي تتسبب في أضرار هائلة للمدنيين. ونود أيضا أن نؤكد مجددا أنه، للمرة الأولى، يوضع تحت تصرف الجمعية العامة صك ملزم قانونا يهدف إلى تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية القانونية يعود بالنفع مباشرة على الأمن العالمي، والاستقرار الإقليمي، وحماية المدنيين، مما يسهم في النهوض بحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وعلاوة على ذلك، ولأول مرة أيضا، فإن الصلة بين العنف الجنساني والاتجار العالمي بالأسلحة تُعالج في معاهدة متعددة الأطراف. وتدعو البرتغال جميع الدول التي لم تصح بعد أطرافا في معاهدة تجارة الأسلحة إلى التصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنتاجها على نحو غير مشروع، فإن البرتغال تتشاطر شواغل المجتمع الدولي إزاء العواقب السلبية جدا لتلك الظواهر، التي تؤثر بشكل خاص على بعض من أكثر المناطق الفقيرة في العالم فقرا وأشدّها ضعفا وأقلها استقرارا. وما فتئ بلدي يسهم

واتفاقات جديدة لترع السلاح وتنفيذها لاحقا مهمة حاسمة تكتسي أهمية بالغة لصون وتعزيز الصكوك القائمة المتفق عليها دوليا لترع السلاح وتحديد الأسلحة.

ونرحب بالعمل الرائع الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بسورية. ويبرز كمثال على النجاح الذي يمكن تحقيقه عندما يحشد الالتزام السياسي المشترك الجهود الجماعية لاتخاذ إجراء. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير الرسمية عن استخدام الكلور في سورية وإزاء الاستخدام المزعوم مؤخرا للأسلحة الكيميائية في العراق. وننوه مع التقدير بالآلية التي اعتمدها مجلس الأمن بتوافق الآراء في آب/أغسطس الماضي لتقييم المسؤولية عن الهجمات الكيميائية في سورية. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل في ذلك التحقيق، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

ومما يثير الانزعاج بشكل خاص أن الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمتطرفة، يمكنها الحصول على الوسائل والخبرة اللازمة لاستخدام أنواع مختلفة من أسلحة الدمار الشامل، أو حتى الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر، مثل القنابل القذرة والبراميل المتفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتلك التهديدات يجب معالجتها على وجه السرعة من قبل المجتمع الدولي بطريقة منسقة وتعاونية.

والفضاء الخارجي منطقة الخالية من الأسلحة وينبغي أن يظل كذلك. ولتحقيق ذلك الهدف، من الأهمية بمكان إنشاء صكوك قانونية متعددة الأطراف للتأكد من أن الفضاء الخارجي لن يستخدم إلا للأغراض السلمية والعلمية والأهداف المتصلة بالتنمية. ومشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي، الذي يحظى بكامل دعم البرتغال، مثال ملموس على نوع الصكوك اللازمة لذلك الغرض. وباعتماد

لجامايكا على إدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة. كما أود أن أؤكد لكم على الدعم والتعاون الكامل لوفد دولة الإمارات من أجل إنجاح أعمال هذه اللجنة.

وتود الإمارات العربية المتحدة أن تعلن تأييدها للبيان الذي ألقاه ممثل سلطنة عمان باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وكذلك البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2) والبيان الذي ألقاه ممثل اليابان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار (انظر A/C.1/70/PV.3).

إننا نجتمع اليوم في هذه اللجنة للتعبير عن هدفنا المنشود وهو ضمان تحقيق الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، وبخاصة بعد مرور سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة وفي ظل ظهور تحديات أمنية خطيرة تهدد بتقويض ما تم إحرازه من تقدم في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي خلال العقود السبعة الماضية. وفي هذا الصدد، تعرب دولة الإمارات مجددا عن إيمانها الراسخ بأهمية استخدام المحافل الدولية المتعددة الأطراف مثل اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي للوصول إلى توافق فيما يخص نزع السلاح والجهود الدولية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومن بينها اعتبار ٢٦ كانون الأول/ديسمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وقرار عقد مؤتمر استعراضي معني بنزع السلاح في عام ٢٠١٨ وزيادة التوعية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

تولي دولة الإمارات أهمية خاصة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك انطلاقا من حرصها والتزامها بضمان الأمن العالمي. كما أن دولة الإمارات تنتهج سياسة وطنية ثابتة وتتخذ مواقف واضحة تجاه قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب نهجا شفافا والوفاء بالتزامات منع الانتشار. ولذلك

بجبرته في إطار العديد من مبادرات الاتحاد الأوروبي وبرامجه الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك في منطقة الساحل ومالي.

واستئناف استخدام الذخائر العنقودية المحظورة في المناطق المأهولة بالسكان في ليبيا والسودان وسورية وأوكرانيا واليمن، يستحق إدانتنا بأقوى العبارات. كما أن الاستخدام المتكرر للبراميل المتفجرة في سورية لا يمكن أن يمر دون أن يلاحظه أحد وبدون أن يُشجب على نحو حازم، وينطبق نفس الشيء على الاستخدام العشوائي، في أجزاء مختلفة من عالمنا، للأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام المضادة للأفراد، لا سيما في المناطق المدنية الأهلة بالسكان.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن البرتغال تؤمن بإمانا قويا بالحاجة إلى النظر بشكل منهجي في القانون الإنساني وقيم ومتطلبات حقوق الإنسان في جميع المناقشات والمبادرات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بمشاركة نشطة من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وفي ذلك السياق، يجب علينا أن ندعم الترابط والتآزر بين المبادئ والأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بكل احترام، ولمصلحة اللجنة ككل، بأن يفضلوا باقتصار بيانهم على مدة ١٠ دقائق حينما يتكلمون بصفتهم الوطنية.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة. كما أود أن أؤكد على ثقنتنا بأنكم ستسهمون في إنجاح أعمال الدورة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم الممثل الدائم

النووية آلية هامة لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يعرب بلدي عن قلقه حيال عدم إحراز تقدم حتى الآن بخصوص بدء نفاذ هذه المعاهدة. كما يحث الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية والامتناع عن إجراء أية تجارب نووية. وقد أعربنا عن قلقنا العميق في هذا السياق حيال التجارب التي أجرتها كوريا الشمالية.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يستثمر الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة للتوصل إلى توافق للآراء على تطوير عمل هذه اللجنة من أجل ضمان تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونتطلع إلى استعراض جهود دولة الإمارات بشأن نزع السلاح في المناقشات المواضيعية لهذه اللجنة.

السيدة فوفانا (بور كينا فاسو) (تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يعرب عن أحر التهاني لكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونزجي هذه التهاني أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد لكم، سيدي، على تعاوننا الكامل في مداوالات اللجنة، آمليين أن توثي أعمالنا ثمارها. ونتفق مع البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، الذي تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

ولا تزال بور كينا فاسو تشعر بقلق عميق حيال استمرار ومدى انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، التي لا تزال إلى حد كبير تشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في أفريقيا، وبخاصة في منطقة غرب أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد من جديد تصميمنا على مكافحة الاتجار غير المشروع والتجارة المفلسة أخلاقياً في هذه الأسلحة، إذ أن تلك التجارة توفر قوات الإمداد الرئيسية للمتمردين والإرهابيين والجماعات المسلحة المختلفة المسؤولة عن معظم التزاعات المعاصرة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة لدولنا

يشكل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجالي نزع السلاح ومنع الانتشار وتنفيذها الكامل أهمية قصوى لبلدي. عبرت الإمارات وبشكل مستمر عن قلقها من الأنشطة النووية الإيرانية، وعن أهمية تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد هذه المخاوف. وبالتالي تأمل دولة الإمارات بأن يكون الاتفاق حول برنامج إيران النووي دافعا لإيران لفتح صفحة جديدة وتعزيز الثقة حول الطابع السلمي للبحث لبرنامجها النووي. ومن هذا المطلق، تدعو الإمارات إيران إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية على نحو تام وبمسؤوليتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي.

يشكل فشل مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار لعام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية خيبة أمل لوفد بلدي، لا سيما أن المؤتمر فشل في اعتماد خطوات مستقبلية فيما يتعلق بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مما يشكل انتكاسة لهذه العملية الهامة. ويرى وفد بلدي أن إحراز التقدم في هذا الملف من شأنه أن يدعم الاستقرار والأمن بشكل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط. ولا شك لدينا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تتطلب من المجتمع الدولي اليوم العمل بجدية لتحقيق الهدف الذي طال انتظاره والمتمثل في إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية. وبالتالي يستمر بلدي في دعم جميع الجهود البناءة لتحقيق هذا الهدف النبيل وهو يحث جميع دول المنطقة على الاضطلاع بدور بناء في هذا الإطار. ومن هذا المنطلق، نكرر دعوتنا لإسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة.

تؤمن دولة الإمارات بأن النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح عنصر أساسي لضمان تحقيق الأمن والسلم الدوليين. كما تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب

حقيقيا للقلق ويشير شكوكا خطيرة حول رغبتنا الصادقة في الحفاظ على كوكبنا من عواقب تفجير نووي. وتعيد بوركينا فاسو تأكيد التزامها القوي بتزع السلاح النووي، حيث بات من الواضح أن خطر حدوث كارثة نووية، سواء عن قصد أو غير قصد، لم يكن قط مرتفعا بهذه الدرجة.

ويكرر وفد بلدي دعوته إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن الامتثال الدقيق لهذين الصكين الأساسيين كفالة إيجاد عالم آمن من التهديد النووي. وهذا هو السبب في تصديق بوركينا فاسو على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب النووية، وكذلك معاهدة بليندايا، التي تنشئ أفريقيا كممنطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد التزمنا بتنفيذها من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للطاقة النووية والهيئة الوطنية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهيئة الحماية من الإشعاع والسلامة النووية.

ونرحب بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بشأن البرنامج النووي الإيراني، ونأمل أن يعيد الثقة بين الدول وأن يفسح المجال لآفاق جديدة تقودنا نحو تحقيق هدفنا النهائي: القضاء التام على الأسلحة النووية. ونحث جميع الأطراف على أن تكون جزءا من الزخم وأن تكثف جهودها من أجل نزع السلاح النووي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وندعو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى التخلي عن أي رغبة في حيازة الأسلحة النووية.

ونرحب باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية وكذلك باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، اللذين يتم الاحتفال بهما في ٢٩ آب/أغسطس و ٢٦ أيلول/سبتمبر تباعا، ونأمل أن يسهما في تحقيق نزع السلاح العام الكامل في المجال النووي.

ولأرواح الأبرياء، وبخاصة عدم الاستقرار وانعدام الأمن والجريمة المنظمة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما تفكيك النسيج الاجتماعي - الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، ترحب بوركينا فاسو ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهي بدون شك، استجابة جماعية من شأنها أن تسمح لنا بتنظيم الواردات والصادرات وتحقيق استقرارها وعمليات النقل الدولي للأسلحة بالقضاء على جميع الجهات الفاعلة الخارجة على القانون وعديمة الضمير. ونحن على ثقة بأن المعاهدة ستعزز الأدوات القائمة في منطقتنا دون الإقليمية، بما في ذلك اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي اعتمدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، ومن خلال التعاون والمساعدة الدوليين، ستساعد المعاهدة على تعزيز قدرات هيكلنا الوطنية القائمة، ومن بينها اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والهيئة العليا لمراقبة استيراد الأسلحة واستخدامها في بوركينا فاسو. ولذلك، نرحب بنجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، في المكسيك، وندعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الدول، إلى تحمل المسؤولية وإثبات أنها ملتزمة بالتنفيذ الكامل للمعاهدة.

وبعد مرور ٤٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، لا تزال البشرية تعيش في ظل شبح أكثر من ١٧ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية. وهناك محاولات متزايدة على نحو مطرد للحصول على أسلحة نووية جديدة أو تحسين القائم منها. وفشل المؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة، المعقود في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ هنا في نيويورك، يمثل سببا

من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تعبئة الموارد المالية. وفي هذا السياق، لا ينبغي إغفال أي موارد أو إهمال أي خيار. ولا يمكننا أن نتجاهل الميزانية الضخمة والآخذة في الزيادة المخصصة لسباق التسلح.

وتود بوركينا فاسو أن تُذكر بالصلة الوطيدة بين نزع السلاح والتنمية، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لحث المجتمع الدولي على الانخراط في عملية حقيقية لترع السلاح من شأنها الإفراج عن موارد مالية إضافية من أجل التنمية، وفقا لبرنامج العمل المعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، وكذلك وفقا للهدف ١٦ من أهداف خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة بشأن مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

السيد زامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):
نود أن نهنئ الرئيس وسائر أعضاء مكتب اللجنة الأولى على انتخابهم.

وتؤيد السلفادور البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/70/PV.4).

تشاطر السلفادور أهداف نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تأسف حكومة بلدي لضالة ما تم إنجازه في هذا المجال. ولهذا السبب، ندعو إلى استمرار المفاوضات في اللجنة الأولى بهدف إيجاد عالم خال من هذه التهديدات.

كما نعتبر مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أولوية، ونعرب عن قلقنا إزاء نمو سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والذي لا ينبغي أن يُستخدم للعدوان من أي نوع. وأود أن أذكر بأن العالم يواجه تهديدا بسبب الأسلحة النووية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

إن موضوع المناقشة العامة للدورة العادية السبعين للجمعية العامة - "الأمم المتحدة في ذكراها السبعين - التزام جديد بالعمل" - يدعونا إلى الوفاء بالتزامنا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، واللذين تقع المسؤولية الرئيسية عنهما على عاتق لجتتنا. ومنذ عدة سنوات، وآلية نزع السلاح تعاني من مأزق، وخاصة هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ونشير إلى أنه، للأسف، لم تتمكن هيئة نزع السلاح من إعداد وثيقة ختامية منذ عام ١٩٩٩، وأن مؤتمر نزع السلاح لم يبرم صكا واحدا منذ عام ١٩٩٦. وثمة حاجة ملحة إلى كسر الحلقة المفرغة الحالية، التي تقوض مصداقية آلية نزع السلاح وتضع وجودها موضع الشك.

وبناء على ذلك، ندعو الدول إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الحقيقية من أجل تزويد المجتمع الدولي بصكوك قانونية جديدة للتصدي للتحديات الأمنية المعاصرة، ولا سيما الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والآثار الإنسانية للأسلحة النووية والزيادة الهائلة في الإنفاق العسكري والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية وسباق التسلح في الفضاء الخارجي والقدرات الجديدة على شن هجمات إلكترونية واستخدام الطائرات المسلحة بلا طيار. ونحن نؤيد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح على أمل أن تنجح في إصلاح مؤتمر نزع السلاح وتحسين أساليب عمله، ولا سيما قاعدة توافق الآراء، وفي جعل المؤتمر متكيفا مع الواقع العالمي الراهن.

وترحب بوركينا فاسو باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في ٢٥ أيلول/سبتمبر، والتي تتيح لنا الفرصة لوضع منظورات جديدة أكثر طموحا بما يتماشى مع التطلعات العميقة والمشروعة لشعبونا. ونرحب باعتماد خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية في تموز/يوليه الماضي، والتي تكتسي أهمية حاسمة، بل إنها شرط لا غنى عنه

في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ هي المسار الصحيح والطريق إلى الأمام من أجل تجسيد التدابير المحددة في ذلك الشأن.

وأود أن أؤكد على أن السلفادور تشاطر الرأي القائل إن التنمية البشرية والأمن عنصران أساسيان يستكمل كل واحد منهما الآخر ويمكنان جميع الناس من التمتع بحرية بحقوقهم والإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة. ووفقا لذلك النموذج، تقف السلفادور شاهدا على التحديات الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان والسلام والأمن. وبهذا المعنى، نرى أن الاتجار العالمي غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا خطيرا لأمننا وللتنمية، على السواء باعتبارنا بلدانا ومناطق في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

والسلفادور، إذ تدرك الحالة التي تؤثر على حياة آلاف الأشخاص في منطقتنا وفي جميع أرجاء العالم، كانت أحد البلدان الـ ٦٠ الأولى التي وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة وصدقت عليها. وعلى الصعيد الوطني، بذلت حكومة بلدنا الجهود اللازمة لتحقيق الامتثال لذلك الصك الدولي الملزم قانونا. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم وتعزيز الالتزامات والمسؤوليات المترتبة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة. ومن دواعي سرورنا الكبير أننا تمكنا بالفعل من تقديم النتائج الأولى المحرزة في جهودنا الرامية إلى تعزيز الامتثال لتلك المعاهدة.

إن المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في ميدان التنمية واستئصال شأفة الفقر والقضاء على الأمراض مرتبطة بترع السلاح. ولذلك السبب تناشد حكومة بلدي المجتمع الدولي مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة للامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح وتحقيق التقدم في ذلك المجال. كما ندعو

والأسلحة الخفيفة ونشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وذلك نظرا لقوتها التدميرية والخطر الذي تشكله على البيئة وعلى بقاء الجنس البشري ذاته. وذلك واقع لا يمكن أن نتجاهله. وفي هذا الصدد، تعرب السلفادور عن قلقها إزاء عدم اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة هذه المسائل.

ووفد السلفادور على استعداد لدعم أي مبادرة تهدف إلى القضاء على استخدام أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، تعتقد السلفادور أن الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد اضطلعت بجهود ذات صلة عندما اعتمدت وأعلنت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، والتي تجسدها معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧، والسلفادور من الأطراف الموقعة عليها. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم أيما إسهام في نزع أسلحة الدمار الشامل وتشكل أساسا متينا لفرض حظر دولي شامل على الأسلحة النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولذلك السبب يدعم وفد بلدنا إرادة البلدان المختلفة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي إطار ذلك المعيار، تؤيد السلفادور الجهود التي بذلتها جمهورية كازاخستان الشقيقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وترى السلفادور أن من الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى مواصلة تعزيز جميع الأدوات القائمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وندرك أننا وصلنا إلى نقطة حرجة في ذلك المجال، بالنظر للنتائج السلبية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، الذي عقد في المقر في أيار/مايو. ونستنكر الدعم المحدود المقدم للإجراءات الهادفة إلى تحقيق التزام جدي. ويؤيد بلدي الموقف الذي مفاده أن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية في نظام منع الانتشار. لذلك نؤمن بأن خطة العمل التي اعتمدت

السلاح النووي. ونحن على اقتناع بأن القضاء الكامل على المخزون النووي هو الضمانة الوحيدة لصون السلم والأمن الدوليين ولبقاء الجنس البشري. وفي ذلك الصدد، وتمشيا مع ذلك الموقف، تؤيد باراغواي بقوة جميع المبادرات الرامية إلى نزع السلاح النووي الكامل، ولا سيما مشروع القرار المتعلق بذلك الموضوع المقدم في الدورة الحالية للجنة الأولى. وفي السياق نفسه، يؤيد بلدي بدون شروط منع الانتشار وتحديد الأسلحة بمختلف جوانبهما، لأنهما أساسيان لصون السلم والأمن الدوليين. كما نعتقد أن من الضروري التأكيد مجددا على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع مراعاة الضمانات الضرورية على النحو الواجب والمعايير الأمنية لعمليات محطات توليد الطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، فإن باراغواي، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر التجارب النووية، مرة أخرى تدعو الدول التي لم تقدم بعد إسهاما إيجابيا بانضمامها إلى المعاهدة، وهو أمر ضروري لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وخطوة أولى أساسية صوب القضاء على التهديد النووي، إلى أن تفعل ذلك.

وكانت باراغواي ولا تزال مدركة للتهديد الخطير والمؤلم للمجتمعات في منطقتنا وفي العالم بأسره الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن مختلف الجرائم المتصلة بتلك التجارة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وغيرها. واستنادا إلى تلك الاعتبارات، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل تحقيق نتائج ملموسة ومثمرة وبالتالي القضاء على العواقب المؤلمة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد على أهمية الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت

إلى عقد مناقشة مستمرة بشأن العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ومن الصعوبة بمكان أن نفهم كيف أننا، هذا العام، لم تتمكن من الموافقة على وثيقة رائعة بشأن تمويل التنمية بل وأخرى أكثر روعة بشأن أهداف التنمية المستدامة، وفي غضون ذلك، لا يزال يزداد سباق التسلح، الذي يستنزف بلايين الدولارات. ونحن أكثر اقتناعا بأن تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار مسائل تحظى بأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة وعناصر أساسية لصون السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، تعيد السلفادور التأكيد على التزامها بمواصلة العمل والجمع بين الجهود المبذولة في المحافل الدولية التي تسهم في إذكاء الوعي بالعواقب الخطيرة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل والخطر الحقيقي والوشيك للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق مختلفة من العالم.

السيد غونزاليث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):

بما أن هذه المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال المناقشة العامة للجنة الأولى، أود أن أعرب، باسم جمهورية باراغواي، عن تمنياتنا لكم، سيدي الرئيس، بالنجاح في أداء مهامكم الهامة. ونحن مقتنعون بأنه، بفضل خبرتكم الواسعة ستمكنون، سيدي، من توجيه مداولتنا إلى خاتمة مثمرة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/70/PV.4).

ومع الدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عقدت في أيار/مايو الماضي، فإننا نكرر مرة أخرى التزام بلدنا الراسخ بالسعي لتحقيق نزع السلاح بجميع جوانبه، ولا سيما فيما يتعلق بنزع

وفي هذا السياق، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونعلق أهمية على هذا الدور، لأن أمن شعبنا يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتحقيق السلام والتنمية المستدامة في منطقتنا وخارجها. ونحن نرى أنه يتعين أن يصبح التنفيذ غير المشروط وزيادة تعزيز الموجود من اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك الآليات والمؤسسات الدولية الخاصة بالتحقق، أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن أرمينيا تعتبر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، استناداً إلى ركائزها الرئيسية الثلاث، تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ونعتقد أن تعزيز إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومع ذلك، ومما يثير القلق بوجه خاص عدم تمكن مؤتمر استعراض المعاهدة الذي عقد خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥ من الاتفاق على وثيقة ختامية. ولذلك، ثمة مسؤولية جماعية عن تعزيز الجهود المبذولة لحل المسائل الملحة، وجعل أداء المعاهدة فعالاً قدر الإمكان.

وفيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فإن أرمينيا تعتبر قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة دولية رئيسية في هذا الصدد. إننا نقدم بصفة منتظمة مصفوفات مستكملة، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واعتمدت حكومة أرمينيا كأحد التدابير الطوعية الإضافية، في وقت سابق من هذا العام، للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتزمت بتنفيذها بشكل كامل، بالتعاون الوثيق مع خبراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي.

المناسب وبطريقة يعول عليها بغية الاستكمال الفعال لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية وتنسيق هذه الجهود.

وكدليل على التزام باراغواي في ذلك المجال، بذل بلدي جميع الجهود الحكومية والتشريعية اللازمة لاعتماد معاهدة تجارة الأسلحة والانضمام إلى المعاهدة، التي دخلت حيز النفاذ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وشاركنا بفعالية في المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في نهاية آب/أغسطس في المكسيك، حيث وضعت المبادئ التوجيهية اللازمة لتعزيز القواعد الدقيقة الشفافة لاعتماد معيار ملائم لتجارة الأسلحة.

وفيما يتعلق بمجال المساعدة والتعاون الدوليين، تود باراغواي أن تبرز التقدم الكبير المحرز في بلدنا هذه العام. وفي ذلك السياق، نرى أن من الضروري التشديد على الدور الذي لا نزاع فيه للتعاون الدولي ولا سيما في حالة بلدنا، وفيما يتعلق بالتدريب على استخدام التكنولوجيا الجديدة لتعقب الأسلحة، وكذلك في تحديد ووضع العلامات على الأسلحة وفي إنشاء نظم اختبارها، وهي أهم الجوانب.

ووفقاً لتلك المبادئ، تدعو باراغواي المجتمع الدولي مرة أخرى، ولا سيما الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة تقديم المساعدة والتدريب اللازمين، أي التدريب التقني وتدريب الموارد البشرية على حد سواء، من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة المتأصلة في نزع السلاح من جميع جوانبه.

السيد منتسكيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني غاية السرور رؤيتكم تتولون الرئاسة سيدي الرئيس. وأقدم تهنينا لكم، ومن خلالكم أيضاً إلى أعضاء المكتب. وأكد لكم دعمنا الكامل سيدي الرئيس، ونتطلع إلى العمل معكم لتحقيق أهدافكم الطموحة. كما نعرب عن تقديرنا لزميلنا سفير جامايكا كورتيناى راتراي، على العمل الممتاز الذي قام به في رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والستين.

إلى عالم خال من الأسلحة النووية، تشكل هدفا يصبو المجتمع الدولي إلى تحقيقه بشكل حاسم.

ولا نزال نرى ميزة في تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وقد أدت المعاهدة دورا رئيسيا في تخفيض عدد المعدات العسكرية إلى مستوى منخفض بشكل ملحوظ. وعلى مر السنين، أدت المعاهدة إلى بروز ثقافة سلاح غير مسبوق من خلال آلياتها لتبادل المعلومات والتحقق. وللأسف، تعاني معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، من مشاكل خطيرة في التنفيذ. ومن الواضح أن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا بحاجة إلى إعادة تقييم دقيقة، يجب أن يتبعها إقامة نظام تحديد للأسلحة التقليدية الوظيفية. وينبغي لهذا النظام أن يرث تلك العناصر الموجودة التي أثبتت جدواها.

وبوصف أرمينيا، مدافعة قوية عن تعزيز القانون الدولي الإنساني، وتدعم بشكل كامل أهدافه الإنسانية، فإنها تعتبر اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، صكين دوليين مهمين لازمين لتحقيق هدف القضاء على فئة كاملة من الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر. ولا نزال نرى بأن التكاليف البشرية والاجتماعية لاستخدام الألغام المضادة للأفراد، والفخاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة الأخرى، تفوق أهميتها العسكرية. ورغم أننا لسنا طرفا في تلك الاتفاقيات، بالنظر إلى البيئة الأمنية الحالية المحددة في منطقتنا دون الإقليمية، فإننا نؤيد تماما التقييد بمبادئها، وتنفيذها طوعا، من خلال بناء القدرات ذات الصلة واتخاذ إجراءات عملية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نقدر كثيرا مساعدة شركائنا الدوليين.

ويشكل التكديس المفرط، والانتشار المنفلت والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه خطرا كبيرا على السلام، ويقوض الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق أمن شامل لا يتجزأ. وتظل أرمينيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال والكامل لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يشكل الصك العالمي الوحيد في هذا المجال الذي يتضمن عددا من التدابير الهامة التي تشمل التعاون الإقليمي.

وبينما ترحب بالوثائق الختامية للاجتماع الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تتطلع أرمينيا إلى الانخراط بشكل بناء في الاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين للدول، في أوائل عام ٢٠١٦. ونعتقد أنه ينبغي التركيز على تعزيز التعاون الدولي وتقديم المساعدة، فضلا عن تبادل أفضل الممارسات والالتزامات بوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتواصل أرمينيا التعاون الفعال في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعقدت في ٦ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حلقة عمل بشأن موضوع الأمن المادي وإدارة المخزونات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية في أرمينيا. وهذا هي ثاني حلقة عمل تستضيفها أرمينيا خلال العامين الماضيين.

كما تعتقد أرمينيا أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هو أمر طال انتظاره، وسيشكل خطوة حاسمة إلى الأمام صوب نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وينبغي أن تظل الوقاية من انتشار الأسلحة النووية، والتوصل

وعدم الانتشار النوويين. وقعت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للتو على معاهدة ستارت الجديدة، والتزمت بخفض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي جرى نشرها. وتعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل بناء مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل الانضمام إلى بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وللأسف، بعد خمس سنوات، يبدو بأن هذا الزخم الإيجابي قد تراجع.

وتأسف اللجنة لإخفاق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في شهر أيار/مايو، على الرغم من جميع الجهود التي استثمرت في العملية. ومما يدعو إلى القلق أيضا أنه لم يحدث أي تقدم ملحوظ بشأن تنفيذ الـ ٢٢ إجراء، المتعلقة بترع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز بعد تقدما ملموسا بشأن نزع السلاح النووي، ولا تزال مسألة عقد المؤتمر المعني بإنشاء المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، معلقة.

وقد ساهمت جميع تلك العوامل في إثارة شكوك جديدة في استمرار فعالية ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من عيوب معاهدة عدم الانتشار، فإنها تظل تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتظل سنغافورة ملتزمة التزاما راسخا بعملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبتحقيق أهدافها. وتؤيد النهوض بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي، وحق الدول ذات السيادة في الاستخدامات السلمية

وفي ٤ نيسان/أبريل، حث الأمين العام في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، الدول الأعضاء

على أن تظل ملتزمة بقضية الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال بذل المساهمات المالية والدعم السياسي، وهو أمر ذو أهمية حاسمة هذا العام والجمعية العامة تبحث مسألة المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ودعا الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بالعمل مع الدول المتضررة على الحد من خطر الألغام والمتفجرات. ونحن ملتزمون التزاما تاما بدعم ذلك النداء.

ونؤكد مرة أخرى أهمية استمرار الجهود الرامية إلى زيادة تحسين وتوسيع نطاق النظام القانوني الدولي في مجال نظام تحديد الأسلحة التقليدية. وتؤيد أرمينيا تماما مبدأ عدم تجزئة الأمن الدولي، الأمر الذي ينطوي على أساس أن كل بلد يتشاطر المسؤولية عن ضمان السلم والأمن للجميع. وأخيرا، فإننا ملتزمون بتعزيز القدرات المؤسسية للأمم المتحدة في تلك الميادين، ونقف على أهبة الاستعداد، من خلال الحوار البناء، للإسهام بصورة بناءة في عمل اللجنة.

السيد خوو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها سنغافورة الكلمة في هذه الدورة، فإنني أود أن أهنئكم سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. ووفد بلدي على ثقة بأنه في ظل قيادتكم المقتردة، سنعمل بصورة مثمرة وبناءة من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة.

ويذكر وفد بلدي بأنه في أعقاب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان هناك تفاؤل حذر بأن جهود نزع السلاح ستكتسب أخيرا المزيد من الزخم. وقد اعتمدت للتو وثيقة ختامية موضوعية، مما يعكس التزام الدول الأطراف بترع السلاح

منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية من خلال الحوار الحقيقي والبناء، والذي يشمل جميع الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، فإننا نشعر بخيبة أمل جراء عدم الاتفاق على الإشارات المتعلقة بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥، مما أسهم في نهاية المطاف في عدم القدرة على التوصل إلى توافق آراء بشأن الوثيقة الختامية. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف ذات الصلة إلى مواصلة مشاركتها بطريقة بناءة والسعي إلى عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

قبل ٢٠ عاماً، وقع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بانكوك على المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، يوحدهم في ذلك عزمهم على الحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبعد سلسلة مفاوضات مطولة، كان من المقرر أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وللأسف، تم تأجيل التوقيع بسبب تحفظات قدمتها في آخر لحظة الدول الحائزة للأسلحة النووية، والتي لم تكن واسعة النطاق وذات آثار جوهرية فحسب، بل إنها أيضاً كانت غير متماشية مع موضوع المعاهدة وغرضها. ومع ذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالعمل الوثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تسوية المسائل المتعلقة والعمل من أجل التوقيع والتصديق الجماعيين للدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بالمعاهدة دون تحفظات.

ترحب سنغافورة بخطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران. ونشيد بالعمل الدؤوب والجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية. ويمثل

للطاقة النووية بطريقة مأمونة وآمنة وخاضعة للضمانات. إن ركائز المعاهدة الثلاث يعزز كل منها الآخر، وهي ذات أهمية متساوية. ويتوقف استمرار أهمية المعاهدة على إنجاز أهدافها على جميع الجبهات الثلاث. وبدلاً من السعي إلى توجيه اللوم عن هذه النتيجة المخيبة للآمال للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، يتعين على الدول الأطراف في المعاهدة تجديد تأكيد التزامها بدعم المعاهدة وتكثيف بحثنا عن أرضية مشتركة. ولن نكون قادرين على دفع العملية قدماً صوب تحقيق أهدافنا المشتركة إلا بروح التراضي. ويجب علينا أيضاً أن نعمل صوب تحقيق عالمية المعاهدة وأن نجد سبيلاً إلى إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تنضوي تحت لواء المعاهدة في مناقشات نزع السلاح. حيث يقوض استبعادها جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

لقد اكتسبت المبادرة الإنسانية المتعلقة بآثار الأسلحة النووية أهمية وحظيت بالدعم السياسي في هذا العام. واليوم، تؤيد ١١٩ دولة، بما فيها سنغافورة، رسمياً هذا التعهد الإنساني. وللمرة الأولى، شاركت دولتان حائزتان للأسلحة النووية في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في فيينا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وشكلت هذه المسألة عنصراً هاماً أيضاً في المناقشات التي دارت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ولكن في غضون ذلك يتعين على الدول أيضاً إبداء مزيد من الالتزام بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما المادة السادسة، وذلك من أجل القضاء على الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية.

تؤيد سنغافورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفها خطوات عملية ملموسة، بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار، وباعتبارها لبنات أساسية لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وما برحنا نؤيد الجهود الرامية إلى إحلال سلام حقيقي ودائم في

خرائط غوغل وللتنبؤ بالطقس. وتعزز أهميتها المتزايدة، فضلا عن تزايد عدد أصحاب المصلحة في الفضاء الخارجي، الحاجة إلى تعزيز سلامة وأمن الأنشطة في الفضاء الخارجي واستدامتها في الأجل الطويل. ويشكل الحطام الفضائي، بشكل خاص، أحد التحديات الرئيسية حيث يدور أكثر من ٢٠.٠٠٠ قطعة حطام يفوق طول الواحدة منها ١٠ سنتيمترات حول الأرض بسرعة تزيد على ٢٧.٠٠٠ كيلومتر في الساعة. ومع تزايد عدد السواتل باطراد، تتراد أيضا احتمالات الاصطدام فيما بينها. وينبغي معالجة هذه المسألة على وجه السرعة. ويتمثل أحد السبل الممكنة في اعتماد إطار متعدد الأطراف لقواعد السلوك في الفضاء الخارجي. وينبغي للبلدان التوصل إلى توافق آراء بشأن قواعد تشجع الاستخدام السلمي للفضاء باعتباره من المشاعات العالمية لصالح جميع الدول.

وفي الختام، يتعين العمل بصورة عاجلة لتعزيز نظام الأمن الدولي. لقد اتخذت الجمعية العامة منذ ما يقرب من ٧٠ عاما قرارها الأول بإنشاء لجنة تشمل ولايتها القضاء على جميع الأسلحة الذرية والأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل (القرار ١/١). ودعم كل أمين عام منذ إنشاء الأمم المتحدة هدف نزع السلاح النووي. ولم يفقد نزع السلاح أهميته لدينا. ويجب أن يظل هدفنا المشترك نزع السلاح العام الكامل. وبينما نقر بأن تلك هي تطلعات على المدى الطويل، يجب علينا أن نضعف جهودنا لكفالة إحراز تقدم ملموس على وجه السرعة وضمان ألا يظل نزع السلاح مسعى من قبيل مغامرات دون كيشوت.

السيد يورغنسون (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم منصبكم. ويمكنكم أن تعتمدوا على دعمنا الكامل في جهودكم الرامية للتوصل إلى نتيجة ناجحة خلال هذه الدورة الهامة للغاية.

الاتفاق خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، ولكن تنفيذه سيكون حاسما. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة وبمحسن نية من أجل مصالحها الخاصة ومصالح المجتمع الدولي. كما نحث إيران على التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص تنفيذ خريطة الطريق لتوضيح المسائل المتعلقة في الماضي والحاضر بشأن البرنامج النووي الإيراني، الموقعة مع الوكالة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

وكان من دواعي سرورنا أن نرحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التي وقعت سنغافورة عليها. وما فتئت سنغافورة تؤيد الجهود العالمية الرامية إلى وضع معايير دولية موحدة لنقل الأسلحة التقليدية. وسنغافورة تعمل بنشاط لاستعراض وتقييم التشريعات والأطر القائمة من أجل التصديق على المعاهدة. ومع دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، سيجري تنظيم تصدير الأسلحة التقليدية بشكل أدق. ويشكل ذلك خطوة هامة في اتجاه المزيد من المساءلة في مجال تجارة الأسلحة على المستوى العالمي.

إن الفضاء الخارجي، وهو أحد المجالات القليلة التي لا يزال يتعين على البشرية إخضاعها بصورة كاملة، ينطوي على فرص يعجز عنها الوصف. وبلغ عدد عمليات إطلاق سواتل إلى المدار في العالم ذروته في عام ٢٠١٤ وذلك خلال فترة ٢٠ عاما، ومن المنتظر أن يكون عام ٢٠١٥ حافلا بعمليات الإطلاق أيضا. فقد ازداد عدد الدول المرتادة للفضاء بسرعة، إلى جانب تطور قدراتها. ويمكن التصغير من تصنيع سواتل أصغر حجما وأقل تكلفة. وخلال السنوات القليلة الماضية، جرى إطلاق سواتل صغرى وسواتل نانوية وبيكوية مُصنعة في سنغافورة إلى الفضاء لخدمة أغراض متنوعة مثل التصوير وتتبع التغيرات البيئية.

إن السواتل تؤدي اليوم دورا لا غنى عنه في حياتنا اليومية. فنحن نعتمد عليها لإجراء مكالمات هاتفية وللملاحة بمساعدة

ويذكرنا بدء نفاذ المعاهدة مرة أخرى بفترة سابقة تمكن خلالها المجتمع الدولي من إحراز تقدم فيما يخص إبرام معاهدة عالمية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

وترى إستونيا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل في الواقع صكا حيويًا متعدد الأطراف لترزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، ولذلك، فإننا نأسف أسفا عميقا لأن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ اليوم، بعد ما يقرب من ٢٠ عاما من فتح الباب للتوقيع عليها.

ونأمل هذا العام، إذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، أن يكون لدينا حافز هام لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف من أجل تحقيق عالمية المعاهدة وتعزيز أهدافها. ونحث الدول، ولا سيما تلك التي لا بدّ من انضمامها كي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وترحب إستونيا بالاتفاق التاريخي بشأن التوصل إلى تسوية شاملة بشأن البرنامج النووي الإيراني. يثبت هذا الاتفاق أنه حتى في حالة القضايا المعقدة للغاية يمكن للجهود الدبلوماسية الدولية أن تساعد على توفير حلول سلمية وبناءة. وندعو إيران إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل التي تم الاتفاق عليها. ونأمل أن يسهم الاتفاق في التخفيف التدريجي للتوترات في المنطقة. ونؤيد بقوة البعثة الطويلة الأجل للوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى التحقق من الالتزامات ذات الصلة بالأنشطة النووية لإيران ورصدها، ونود أن نؤكد التزامنا بدعم هذه العملية، سياسياً ومالياً على حد سواء.

ويؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية، ونأمل أن يكون من الممكن القيام بذلك في المرة القادمة. وحتى ذلك الحين، تبقى خطة عمل عام ٢٠١٠ صالحة وينبغي تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وبالنسبة إلى إستونيا،

ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2) ومع ذلك، نود أن نسلط الضوء على بعض المسائل المحددة التي توليها إستونيا أهمية خاصة في دورة اللجنة الأولى هذا العام.

إن إستونيا تشاطر رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، المتمثل في أن معاهدة تجارة الأسلحة صك بالغ الأهمية في جهودنا الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع وعمليات النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية إلى مناطق الصراع، أو لأطراف النزاع المسلح. ونثني على النتائج الموضوعية للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في كانكون، المكسيك، في هذا العام، والذي أرسى أساساً متيناً لعمل المعاهدة؛ وثمة نظام داخلي ولوائح مالية وإدارية حالياً؛ كما أن للمعاهدة مقراً رئيسياً، وتم تعيين أول رئيس مؤقت لأمانتها. ولكن ذلك لا يعني أن بوسعنا أن نسترخي الآن وتفتر عزيمتنا. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة. وبالفعل بحلول نهاية العام، على الدول الأطراف تقديم تقاريرها الأولية عن تنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني، كما يجب أن تسدد رسوم عضويتها الأولى.

ومن بين المهام الهامة للغاية التي يتعين القيام بها الآن العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. ومن المهم أيضاً إشراك أكبر البلدان المصدرة للأسلحة التقليدية. ونود أن نشجع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، على القيام بذلك على وجه السرعة. وتقع على عاتق أوساط معاهدة تجارة الأسلحة مسؤولية دعم البلدان التي لديها القليل من الخبرة وقدرات إدارية متدنية. ومن المؤكد أن إستونيا مستعدة لتقديم المساعدة، غالباً من خلال برامج التوعية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، وتبادل خبراتها ومعارفها في مجال الأسلحة والرقابة على الصادرات. وبلدي ملتزم التزاماً قوياً بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

التي قامت بها القوات المسلحة للاتحاد الروسي ضد أوكرانيا بتلك المبادئ الثلاثة جميعها في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. إن الاتحاد الروسي، بضم القرم بصورة غير قانونية وممارسة استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا، قد انتهك بوضوح، من بين اتفاقات وقواعد دولية أخرى، مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية. ونعتقد دون أدنى شك أن القرار الاستراتيجي من قبل الحكومة الأوكرانية منذ ٢٠ عاماً بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية مقابل الضمانات الأمنية كان قراراً صائباً. وندعو الاتحاد الروسي إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا. بموجب مذكرة بودابست فيما يتصل بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعو روسيا إلى الوفاء بالمعايير القانونية الدولية والتزاماتها الدولية، وإنهاء ضمها غير الشرعي للقرم واتخاذ خطوات فورية وملموسة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

إن إستونيا دولة لها مركز مراقب نشط في مؤتمر نزع السلاح. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح ومن استمرار عدم القدرة على بدء العمل الموضوعي. هذا تقدير جرى ترديده باستمرار من جانب جميع الدول الأعضاء على مر السنين، وهذا العام ليس استثناء. ويتضمن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح شواغل عالمية، ونعتقد أنه ينبغي التفاوض بشأن تلك الشواغل على أساس شفاف وغير تمييزي ومتعدد الأطراف، مع توسيع نطاق مشاركة الدول المهتمة بالأمر. وفي هذه المرحلة، أود أن أكرر طلب إستونيا المشاركة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في مناقشات نزع السلاح بوصفها عضواً كامل العضوية في مؤتمر

فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية الحقيقي للجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لذلك الصك الفريد المتعدد الأطراف، ونشهد دوره الحيوي الهام في إبقاء عالمنا أكثر أماناً وأقل تسليحاً، وتمهيد الطريق من أجل تهينة الظروف اللازمة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو ما نصبو إليه جميعاً. وإذ نضع في الاعتبار البيئة الأمنية الصعبة الراهنة، فلا توجد طرق مختصرة، ولا حلول بسيطة، ولا بدائل لذلك المحفل.

تتشاطر إستونيا الأهداف النهائية للمناقشات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ولكننا لسنا مقتنعين بأننا سنصل إلى الصفر الشامل بمجرد حظر الأسلحة النووية على الورق. وينبغي أن تكون العملية واقعية وشفافة وشاملة للجميع، وينبغي قطعاً أن تنطوي على مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن بحاجة إلى العمل بمنهجية وواقعية بغية تحقيق الشفافية والثقة اللازمتين لتحقيق نزع السلاح النووي، وبالتالي تحقيق إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وصونه.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن كيفية تحقيق تقدم في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (A/70/81). ويحدونا الأمل في أن يوقّر التقرير حافزاً لإطلاق المفاوضات اللازمة في أقرب وقت ممكن. ونؤيد أيضاً إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية شامل وذي ولاية مناسبة لإجراء مناقشات بشأن السبل الكفيلة بتحديد ووضع تدابير فعالة من أجل نزع السلاح النووي من شأنها أن تسهم في أهدافنا المشتركة.

إن ركائز المعاهدة الثلاث، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، تمثل السلام والأمن والثقة. وقد أضرت الأعمال العدوانية

ويظلّ دعم أنشطة إزالة الألغام ضرورياً لعمليات الاستقرار للدول الخارجة من نزاعات والعودة الآمنة للاجئين. وبلدي مصمم على دعم إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد زدنا مساهماتنا في السنوات القليلة الماضية، ونحن نواصل القيام بذلك. ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك تطهير المناطق من مختلف المتفجرات من مخلفات الحروب وغير ذلك من أنشطة إزالة الألغام في إطار العديد من المشاريع الإنسانية الثنائية والدولية. كما نحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام.

وأخيراً، فإن الاستخدام الواسع للخدمات الرقمية يتطلب مستوى عالياً من أمن الفضاء الإلكتروني، وبالنسبة لإستونيا، فالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لأمن الفضاء الإلكتروني مترابطة معاً. ونعتبر من الأساسي امتناع البلدان عن مهاجمة البنى التحتية الوطنية الحيوية. كما ندعو إلى السلوك المسؤول إزاء البنى التحتية للاتصالات العالمية من أجل تعزيز الحصول على المعلومات والثقة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونرى أن من مسؤولية كل بلد صياغة وإنفاذ القوانين الوطنية التي تساعد على مراقبة استخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بدوافع خبيثة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول والتماس سبل تحسين صياغة ونشر وتعزيز سياسيات الفضاء الإلكتروني المسؤولة والنشطة، جنباً إلى جنب مع الخطاب والحجج ذات الصلة. ومن المهم أيضاً المضي قدماً بالتقدم المحرز في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من جانب فريق الخبراء الحكوميين المعني بأمن المعلومات التابع للأمم المتحدة بزيادة تعزيز قواعد سلوك الدول التي تدعم الانفتاح والمساءلة والقيم الديمقراطية الأخرى في الفضاء الإلكتروني. وتشمل هذه الأهداف بالنسبة لإستونيا إمكانية

نزع السلاح. كما نكرر الدعوة إلى التذكير بترشيح مقرر خاص لاستعراض مسألة العضوية، بغية إضفاء المزيد من الأهمية والشرعية على مؤتمر نزع السلاح. وفي رأينا، ينبغي أن ننفذ الفكرة الواردة في الإعلان الختامي (القرار A/S-10/2) للدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المعقودة في عام ١٩٧٨، وهي أن جميع الأمم في العالم مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، وأنها جميعها بالتالي لها الحق في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح الدولية.

ونشير مع القلق إلى أن القذائف التسيارية والتكنولوجيات ذات الصلة لا تزال تُستخدم في جميع أنحاء العالم كأسلحة تشغيلية. ولا نعتقد أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف قد تمكن من الاضطلاع بدور محوري في منع انتشار القذائف. وهذا بالضبط هو السبب في أن بلدي، عقب ترشيحه قبل ١٢ عاماً، قدّم تحديثاً للملف التقني لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ونعتقد أن عضوية إستونيا في هذا النظام من شأنها أن تخدّمه بشكل جيد. فهي ستوسع رقعة الأراضي الخاضعة لإجراءات الرقابة المحددة للنظام وستضيف خيرة في مجال المركبات الجوية بلا طيار وتكنولوجيات الفضاء وستوسع دائرة تبادل المعلومات الاستخباراتية وتبادل المعلومات وإنفاذ القانون، وهي بذلك تدعم جهود عدم الانتشار للنظام. كما أننا ندافع بقوة عن عضوية جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في النظام، لأنها تستوفي جميعها القواعد والمعايير العالية للنظام، نظراً لأنها تشكل جزءاً من السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس فإنها أيضاً من الموردين المحتملين للأصناف الخاضعة لرقابة النظام. وعلاوة على ذلك، نواصل تأييدنا لعالمية وتنفيذ مدونة لاهاي لقواعد السلوك بوصفها الصك الوحيد المتعدد الأطراف للشفافية وبناء الثقة لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، مع ضرورة عقد مؤتمر دولي رفع المستوى معني بترع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الموضوع الحيوي وطبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨.

تحدد مملكة البحرين التأكيد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وضرورة أن تقوم إسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي التابع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا، نعرب عن الأسف لعدم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي فشل في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي من خلال عدم تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

إن مملكة البحرين تتطلع إلى أن يسهم الاتفاق الذي تم بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الخمسة زائدا واحدا حول الملف النووي الإيراني في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، بالرغم من عدم تطرقه للمشاكل الحقيقية التي تواجه المنطقة وضمان خلوها من أسلحة الدمار الشامل. كما تؤكد مملكة البحرين على أهمية حق الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والذي يعتبر حقا طبيعيا للدول كافة في إطار الضمانات، شريطة أن يتسق تماما مع الالتزامات القانونية ومعايير الشفافية، وفقا للاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، تعرب مملكة البحرين عن التزامها الكامل بالعمل معكم، سيدي، ومع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق

الوصول دون قيود إلى الإنترنت وحماية حقوق الإنسان والحريات، فضلا عن تحسين أمن الفضاء الإلكتروني من خلال تحسين المواقع والتصميم والكفاءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن تتكرم بقصر مدة مداخلاتها على ١٠ دقائق عندما تأخذ الكلمة بصفتها الوطنية، وذلك لمصلحة اللجنة ككل.

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن واثقون مما تتمتعون به من قدرات وخبرات متميزة، ستساهم في تسيير وإنجاح أعمالها على أكمل وجه. وأتقدم أيضا بالتهنية إلى بقية أعضاء المكتب، متمنيا لكم جميعا دوام التوفيق. كما أود أن أعبر عن الشكر لسلفكم، الممثل الدائم لجامايكا، لما بذله من جهد في إدارة أعمال اللجنة في الدورة التاسعة والستين.

يؤيد وفد بلدي ما تضمنه البيان الذي ألقاه ممثل سلطنة عمان الشقيقة باسم مجموعة الدول العربية والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا الشقيقة باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.169/PV.2).

تؤكد مملكة البحرين على مواقفها الثابتة المتعلقة بأهمية نزع السلاح والأمن الدولي والجهود الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تطويق إنتاجها والحد من انتشارها، وصولا إلى نزعها الشامل لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم. وفي هذا الإطار، تؤكد على أهمية اختيار يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية كخطوة ضرورية نحو تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية نهائيا. وندعو المجتمع الدولي إلى بدء مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام

وبناء الثقة ووضع الأساس لاتخاذ المزيد من الإجراءات للحفاظ على السلم والأمن العالميين والاستمرار في ذلك.

وتواصل فييت نام دعم الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الشامل وعدم الانتشار مع إعطاء الأولوية العليا للإزالة العامة والكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونرحب بنتائج المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتأييد ١١٩ دولة، بما فيها فييت نام، للتعهد الإنساني هو شهادة إضافية على رغبة المجتمع الدولي القوية في وضع حد لخطر الدمار الذي تمثله الأسلحة النووية، ويمكن أن يوفر منبرا للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

ونؤكد مجددا تقييدنا بالتزاماتنا بموجب معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار الأساسية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنفيذها تنفيذا صارما. وحيث أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ قد فشل في أن يعتمد وثيقة حتمية، نعتقد أن من المهم للغاية أن يجري تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ المكونة من ٦٤ نقطة بفعالية فيما يتعلق بجميع أركان المعاهدة، ألا وهي، نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونرحب بالعمل الذي قام به فريق الشخصيات البارزة في الدفع باتجاه بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو الدول، التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونؤيد بقوة الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها، الذي يكتسي تنفيذه الفعال أهمية قصوى لنظام عدم الانتشار النووي. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالتعاون مع الوكالة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل كفالة الأمان والأمن النوويين وتعزيز

التقدم في جميع المسائل المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي، آمليين انتهاز السبل الكفيلة بالتخلص من كافة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية):

أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

تؤيد فييت نام البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/70/PV.2).

أنشئت الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. وقد أنشأ الميثاق إطارا لنظام للأمن الجماعي استنادا إلى حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، فضلا عن إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف من أجل التنفيذ العملي لتلك المبادئ. وتواصل فييت نام سعيها إلى التمسك بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

تعقد اللجنة الأولى هذه المناقشة على خلفية عدد متزايد من التحديات للسلم والأمن الدوليين. ويشكل استمرار وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها تهديدات خطيرة للسلم والأمن والاستقرار والتنمية. إن الآثار الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية، تحديدا، لا تُحتمل ويجب أن تجبرنا على النظر في القضاء عليها في أقرب وقت ممكن. وينبغي مواصلة تكثيف الجهود الدولية لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ويحتاج المجتمع الدولي إلى إيجاد السبل الكفيلة بزيادة الشفافية

والمساعدة الدولية للتعامل مع نتائج الحرب. وقد اعتمدت حكومة فييت نام العديد من السياسات والمبادئ التوجيهية الرامية إلى معالجة آثار ما بعد الحرب من القنابل والألغام، بما في ذلك خطة عمل وطنية شاملة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥. وقد ألزمتنا أنفسنا، سياسيا وعمليا، بتحسين معيشة ضحايا القنابل والألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب عن طريق تقديم المساعدات، بما في ذلك العلاج وإعادة التأهيل والدعم من أجل إعادة إدماج الضحايا في الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية. ونشكر جميع الشركاء الدوليين الذين أيدوا هذا المسعى الإنساني، ونتطلع إلى مواصلة وزيادة الدعم الدولي.

إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لزرع السلاح، هدف مشترك. ونؤيد تحسين وتعزيز آلية نزع السلاح، مع الاهتمام بصفة خاصة بتنشيط الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح من أجل تيسير التفاوض بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن لهذه اللجنة، بوصفها محفلا تداوليا شاملا ومتعدد الأطراف بحق، مسؤولية هامة لتمهيد السبيل لتحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار والسلم والاستقرار الدوليين. إن وفد بلدي على استعداد للمشاركة البناءة معكم، السيد الرئيس، ومع الدول الأعضاء الأخرى في هذا الجهد المشترك من أجل النهوض بعالم آمن ومستقر وسلمي ومزدهر للجميع.

السيدة رودريغيث بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم مؤخرا لتوجيه عمل اللجنة الأولى. كما نهنئ كذلك الممثل الدائم لجامايكا، كورتيناى راتراي، وفريقه على عملهم الممتاز في الدورة السابقة. وأؤكد لكم، السيد الرئيس، تعاون وفد بلدي الكامل وتمنياته لكم

الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ويسر فييت نام أنها أوفت بمسؤوليتها بصفتها عضوا في مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

وظللنا كذلك نعمل عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الدوليين الآخرين في ميدان بناء القدرات، الذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للتطوير المسؤول للطاقة النووية. وتؤكد فييت نام على أهمية المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وهي واحدة من أكثر الأدوات فعالية لضمان السلام والاستقرار والتعاون في المنطقة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على العمل من أجل التعجيل بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، وإذ نؤكد من جديد الحقوق المشروعة للدول في تصنيع الأسلحة التقليدية والاتجار فيها والاحتفاظ بها للدفاع الوطني عن النفس، فإن فييت نام ملتزمة بشكل إيجابي بتنفيذ العديد من اتفاقات التعاون الدولية المتصلة بها، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير مبكرة بشأن الواردات والصادرات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونؤيد التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يهدف إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود ومنع وقوعها في أيدي المجرمين والإرهابيين.

إن فييت نام - باعتبارها واحدة من عدد قليل من البلدان المتضررة بشدة جراء الذخائر العنقودية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها الحروب المدمرة والممتدة - تؤيد الأهداف الإنسانية للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، بما في ذلك إنشاء آلية للتعاون

ومع ذلك، من المهم أن لا تناقض هذه المبادرات بعضها أو تكرر عمل اللجنة؛ بل ينبغي أن يكمل كل منها الآخر، وأن يعزز بعضها بعضا وتسهم بقيمة مضافة. ويحظى تعهد النمسا، الذي يعرف الآن باسم التعهد الإنساني، بتأييد ١١٩ دولة، بما في ذلك جميع أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي نفخر بها على نحو خاص. ويظهر ذلك أن منطقتنا لا تزال في طليعة الكفاح ضد الأسلحة النووية. ومنطقتنا هي أيضا أول منطقة مكتظة بالسكان تعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مواصلة الوقوف بحزم وتذكر أن نزع السلاح النووي هو مسؤولية الجميع، وليس فقط مجموعة صغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن نبرهن على أن التزامنا الراسخ بتزع كامل وقابل للتحقق منه للسلاح النووي لم يتوان وأنا ملتزمون بملاء الفراغ القانوني الحالي بشأن الأسلحة النووية سعيا إلى تحقيق حظرها، كما فعلنا مع جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وتسعى مبادرات مثل المبادرة بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية إلى التماس حلول حقيقية بحيث يمكننا أن نخرج من هذا المأزق الذي وجدنا فيه أنفسنا. ويظهر ذلك أن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير، البعيد كليا عن تثبيط هممتنا، يعمل بمثابة زخم جماعي لأغلبية تزداد صخبا وهي أقل استعدادا لتأكيد نفس الالتزامات على أمل أن نرى تقدما هذه المرة. ولا نرى أي مسار مواز هنا ولا أي نية لتقويض نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، كما أكد البعض. ويجب أن نتذكر أن الهدف من معاهدة عدم الانتشار، حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، هو القضاء التام على الأسلحة النووية، لا الحفاظ على توافق الآراء أو الإبقاء على الوضع الراهن إلى ما لا نهاية.

بإنجاح أعمال هذه اللجنة. ونؤيد البيانين الذين أدلى بهما ممثلا كل من إكوادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/70/PV.4)، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2)

لقد أصبح الإعراب عن الاستياء إزاء عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي طقسا تقريبا بالنسبة للكثير منا في اللجنة الأولى. ونستنكر هذا العام كذلك، فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الوقت نفسه، لم يقدم مؤتمر نزع السلاح توصيات في ١٥ سنة، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد ما يقرب من ٢٠ سنة من اعتمادها، حيز النفاذ. ومع ذلك، فإن هذه الدورة استثنائية، ليس فقط بسبب الذكرى السبعين للأمم المتحدة، وإنما أيضا بسبب التفاؤل والاهتمام المتجدد للعديد من الدول في التحرك صوب عالم خال من الأسلحة النووية.

وكما قال وزير خارجية غواتيمالا في آخر مؤتمر لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل بضعة أسابيع، على الرغم من عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ تلك المعاهدة ومعاهدة عدم الانتشار في السنوات الأخيرة، فإن صوت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء أخذ ينمو، بشكل أقوى من أي وقت مضى، في مكافحة تلك الأسلحة الفتاكة. وقد قررنا، قبل سنتين، الاحتفال في ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد عقدت، منذ عام ٢٠١٣، سلسلة من المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو، أولا، ثم في ناياريت، بالمكسيك، وفي فيينا. وتشجعنا، في ذلك الصدد، العديد من المبادرات الجديدة التي وضعت سبل مختلفة للتحرك صوب ذلك الهدف النبيل.

وباعتبار الاتجار غير المشروع بالأسلحة ظاهرة تتجاوز الحدود والبلدان والمناطق، فإن من الواضح أنه ما من دولة بمفردها بوسعها مجابهة المشكلة. فهو أيضا يتجاوز مجال الأمن الدولي، وينبغي مراعاة طابعه الشامل وتأثيره على التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وحقوق الإنسان والصحة والاستقرار. وتعزز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) التي اعتمدت مؤخرا إنشاء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. ولذلك من الأهمية البالغة وضع إطار متعدد الأطراف يعترف بمسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين من الآثار المدمرة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظرا للصلة بين وجود تلك الأسلحة وتفاقم العنف المسلح. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيجاد آليات للتعاون الدولي من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتخفيف من آثارها على السكان المدنيين.

وتشكل معاهدة تجارة الأسلحة أول صك ملزم قانونا يتمثل هدفه في الحد بصورة كبيرة من الخسائر البشرية الناجمة عن انتشار الأسلحة على الصعيد العالمي، ومنع تجار الأسلحة غير المشروعة من الاستفادة من النقطة الأضعف في سلسلة الإمدادات القانونية للأسلحة وتحديد مسؤوليات كل طرف يشارك في تلك السلسلة. ووقعت غواتيمالا على المعاهدة بعد فترة وجيزة من فتح باب التوقيع عليها، ونأمل أن تكمل عملية التصديق المحلية على المعاهدة قريبا. ونعزز أيضا بقيادة منطقتنا المعترف بها في ذلك المجال؛ فقد اتخذنا إجراء منذ بداية المعاهدة وعملنا بشكل دؤوب من أجل اعتمادها. ونهني المكسيك على كونها كانت مكان عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف وعلى عملها بوصفها الأمانة المؤقتة للمعاهدة. واتخذت قرارات هامة في المؤتمر ستؤثر على تنفيذ المعاهدة في السنوات المقبلة.

إن معاهدة عدم الانتشار هي الأساس الجوهرى لتحقيق نزع السلاح النووي، ولكن لا يزال الشرط الذي لا غنى عنه لاستمرار أهميتها وأن تطبق بفعالية هو إيلاء الاهتمام الواجب لركائز المعاهدة الثلاث جميعها، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فهي مترابطة ترابطا وثيقا ومتعاضدة. إننا ملتزمون، بوصفنا دولة طرفا في المعاهدة، بتعزيز عالميتها والتقييد التام بكل حكم من أحكامها. إن الوفاء بها التزام قانوني، ويجب على جميع الدول أن تقدم دليلا واضحا على التزامها بنص وروح ذلك الصك القانوني الدولي. إن معاهدة عدم الانتشار ليست مصممة لتكون نظاما دائما؛ بل هي نتيجة لالتزام ينبغي أن يتوج بوفاء جميع الأطراف بالتزاماتها. فمن الواضح إننا، نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، قد نفذنا ما علينا من التزام. غير أننا ما زلنا ننتظر من الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المرتبطة بها أن يفعلوا الشيء نفسه.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب في وفاة مئات الآلاف من الناس كل عام في جميع أنحاء العالم؛ وهي تعزز النزاع والعنف الجنساني؛ وتتسرب المتفجرات من مخلفات الحرب، في كثير من الأحيان، بسهولة إلى الأسواق غير المشروعة ومن ثم تشكل تهديدا لعقود. ففي غواتيمالا عملت هذه الأسلحة على تفاقم النزاع المسلح الداخلي والمطول، واليوم يغذي الاتجار غير المشروع بالأسلحة انعدام الأمن والعنف المسلح الذي يعانيه بلدي، حيث أن هناك زيادة في تدفق الأسلحة المرتبطة بالجريمة المنظمة والعصابات المحلية. بيد أن العديد من تلك الأسلحة كذلك خلفتها النزاعات المسلحة السابقة. إن مكافحة هذه الآفة هو إحدى الأولويات الرئيسية لحكومتنا، نظراً لأن أثرها على المجتمع الغواتيمالي لا يقاس ويؤدي بحياة الآلاف من الضحايا ويؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي ويؤثر على قدرتنا على التنمية.

وتدين غواتيمالا إدانة واضحة استخدام الذخائر العنقودية على يد أية جهة وفي أي ظرف من الظروف. فذلك يشكل انتهاكا للمبادئ المجسدة في القانون الإنساني الدولي. ونجدد التأكيد على التزامنا بالإسهام في التنفيذ الفعال لاتفاقية الذخائر العنقودية، ونرحب بعقد المؤتمر الاستعراضي الأول في دوبروفنيك.

وأخيرا، تلتزم غواتيمالا بالقضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل، وندين إدانة كاملة استخدام هذه الأسلحة. ومن الضروري الانضمام العالمي من جانب جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك الامتثال التام من جانب جميع الدول الأطراف لأحكام الاتفاقيتين. ونرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) وبإنشاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويدل انتخابكم المستحق على الاعتراف بتميز بلدكم في الأمم المتحدة وعلى تميز مواهبكم وخصالكم الشخصية. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي في جهودكم لضمان إجراء مداورات مثمرة. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

وتعلن بنن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2). وأود أيضا أن أدلي ببعض التعليقات العامة على البند المدرج في جدول أعمال اللجنة.

كما أحاط وفد بلدي علما باهتمام كبير بتقرير الأمين العام عن بعض النقاط قيد النظر (S/2015/289).

ومع أننا نشعر بخيبة الأمل من بعض القرارات المتخذة، فإن ما يدعونا إلى التشجيع أننا، في المحمل، منحنا المعاهدة أسسا متينة، مثل نظامها الداخلي وتمويلها. ونأمل، في السنوات القليلة المقبلة، أن توسع أمانة المعاهدة ليس من حيث الموظفين فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بمهامها. وفي حين ندرك أنها ليست معاهدة مثالية، فإن لديها إمكانية أن تحدث فرقا حقيقيا وأن تضمن عمل البلدان المصدرة للأسلحة والبلدان المستوردة وبلدان المرور العابر في إطار المعايير نفسها.

كما يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على التزامه بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة، فضلا عن آليات متابعته. ونشير مع شعور بالقلق إلى عدم إحراز تقدم، حتى حينما تمكنا من اعتماد الوثائق الختامية، مثل المؤتمر الاستعراضي واجتماع الدول الخامس من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. ومن دواعي القلق أيضا الاتجاه إلى قياس النجاح بمدى التوصل إلى توافق الآراء. وحتى لو تم التوصل إلى توافق الآراء، بدلا من التمكين من إحراز التقدم الحقيقي والسماح بتطور ذلك الصك الهام، فإن أهميته تحولت إلى حق نقض من الناحية الفعلية يستخدمه بعض من يسعون إلى إعاقه تطور برنامج العمل وتكليفه مع الوقائع والتحديات الجديدة. وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، نرحب بالاهتمام الخاص المكرس للتدفقات غير المشروعة للأسلحة الوارد في أحدث تقرير للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2015/289). وتتفق تماما مع التوصية الداعية إلى النظر في مجالات التركيز الجديدة من أجل مكافحة تلك التدفقات. ويمكن أن يؤثر ذلك تأثيرا فوريا على حدة التراع المسلح؛ ويسلم التقرير بأن القيمة الحقيقية للأسلحة الصغيرة في السوق تتوقف على كونها تشكل إمدادا متواصلا للأسلحة.

النووية، لا تزال الآلاف من هذه الأسلحة موجودة في العالم. ويجري باستمرار تحديث برامج تلك الأسلحة، ولا يزال تنفيذ مذهب الردع النووي عاملاً رئيسياً في السياسة الأمنية لبعض الدول. ولذلك ترحب بنين بالدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتدعم هذا الدور وينبغي أن تواصل المنظمة الاضطلاع به في تعزيز الحوار فيما بين الدول بشأن مسألة نزع السلاح، وهي تؤكد من جديد على دعمها للمقررات والقرارات المنبثقة عن الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ويتيح ذلك اليوم فرصة مناسبة لتوعية دافعي الضرائب في البلدان التي تنتج هذه الأسلحة فيما يتعلق بتكاليفها الاقتصادية ولفت الانتباه إلى الفوائد التي يمكن حنيها من نزع السلاح العام والكمال بالنسبة للعالم، بما في ذلك في المجال النووي. وسيساعد التقدم المحرز في هذه المجالات على زيادة الجهود والموارد المتاحة من أجل تعزيز التنمية المتكاملة والشاملة والمستدامة التي ينادي بها بقية العالم.

وترحب بنين بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك المنطقة التي أنشئت في أفريقيا بدخول معاهدة بلينداها حيز النفاذ، والتي تشكل جميعها مكاسب لا جدال فيها لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن وفدي لا يسعه فهم أسباب تأجيل المؤتمر الدبلوماسي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتؤيد بنين الجهود الجارية من أجل إزالة الخلافات والعقبات التي تحول دون عقد ذلك المؤتمر الدبلوماسي. وفي الوقت الذي تطمح الجماعات المتطرفة إلى استخدام الأسلحة النووية ولا تدخر جهداً في محاولة ارتكاب الفظائع الجماعية، فإننا ندعو إلى تعزيز نظام عدم الانتشار بهدف منع الجهات من غير الدول من الحصول على المواد والتكنولوجيا النووية. ولذلك فإن الأنباء الأخيرة

إن تحقيق عالم أكثر أمناً آخذ في أن يصبح هدفاً ثابتاً بشكل متزايد، وبالتالي تكتسي الجهود التي ستبذلها الدول في الأعوام الـ ١٥ المقبلة أهمية حاسمة. وتلك الحتمية واردة في الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١)، التي تشمل الدول في تعزيز بناء العالم الذي نصبو إليه. ويشكل هدف الخطة مؤشراً واضحاً للأهمية التي توليها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بين الآن وعام ٢٠٣٠ لإنشاء عالم يتيح أفضل الفرص لشعوبنا. ويتيح ذلك الالتزام القاطع فرصة تاريخية لم يسبق لها مثيل لجمع الظروف المناسبة لنزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتنمية الدول، فضلاً عن القضاء التام على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما يفرض ذلك الإطار الجديد لعمل الأمم المتحدة للأعوام الـ ١٥ المقبلة مسؤوليات جديدة على آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وعلى الهيئات الرئيسية في ذلك المجال أن تعمل على تحقيق توافق الآراء اللازم للتعامل مع الخلافات المستمرة فيما بين الدول الأعضاء.

وتشكل تلك الاختلافات السبب الرئيسي للجمود المؤسف الذي عرض للخطر جهود المجتمع الدولي في ذلك المجال لعدة سنوات. ولذلك من الأمور الملحة في الوقت الحالي بدء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بهدف الإسراع باعتماد اتفاقية عالمية بشأن الأسلحة النووية، وحظر تكديسها وإنتاجها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن المفاوضات المتعلقة بتدمير المخزونات القائمة لتلك الأسلحة. ومن الضروري أيضاً إبداء الإرادة السياسية اللازمة في إطار مؤتمر نزع السلاح لكي يتسنى إحراز تقدم معقول بشأن المسائل قيد نظر المؤتمر.

ومما يبعث على القلق أنه، بالرغم من الشواغل التي أعرب عنها خلال المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة

انتشار الأسلحة النووية لا تزال تمثل حجرَ الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والإطار الأساسي في السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وبالتالي، علينا أن نعيد تأكيد التزامنا الثابت بتحقيق أهداف المعاهدة وخطة العمل الشاملة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وفيما يخص نزع السلاح النووي، فإن هنغاريا تتشاطر الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ذلك الهدف النبيل الذي هو في صميم أنشطة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونحن نبذل قصارى جهدنا للمساهمة في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي رأينا أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية تدريجية وشاملة، استنادا إلى خطوات ملموسة وعملية، وهي عملية تشارك فيها بشكل كامل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتعزز في الوقت نفسه الأمن والاستقرار الدوليين.

وهناك لبنة أساسية أخرى لا تزال مفقودة من الهيكل القانوني لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وهي فرض حظر شامل على التجارب النووية. وهذا هو السبب الذي اختارت هنغاريا من أجله قبل عامين، بالاشتراك مع إندونيسيا، الاضطلاع بمهام المنسق المشارك وفقا للمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بهدف الترويج لبدء نفاذ المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي إليها. وتركز هنغاريا بوجه خاص، في أثناء قيامها بذلك، على الاتصالات مع البلدان الأفريقية. ويسرنا أثناء فترة ولايتنا، انضمام ثلاث دول، من بينها اثنتان من القارة الأفريقية، إلى المعاهدة. ومما يبعث على الارتياح أنه وبعد انتهاء مدة عملنا في المؤتمر الوزاري المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن بلدين مكرسين حقا لأهداف المعاهدة، هما اليابان وكازاخستان، سيضطلعان بالمهمة الهامة كمنسقين مشاركين.

عن حالات اتجار محتمل بالأسلحة النووية، تبعث على القلق. وهذا سيتطلب تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، فضلا عن الاحترام التام لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وترحب بنن بجهود الأمم المتحدة لتعزيز الأمن في القارة الأفريقية، ولا سيما المساعدة والدعم من أجل بناء القدرات التي يقدمها المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في لومي للدول الأفريقية. ونؤكد من جديد التزامنا ببرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة، ونشدد على ضرورة الاضطلاع بالجهود الهامة اللازمة لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية، مثل بنن، ولضمان نقل التكنولوجيا الملائمة من أجل المراقبة الفعالة، وتعقب ووسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الاحتياجات هي أيضا تحديات سوف يساعدنا تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على مواجهتها، ولذلك فإننا نرحب ببدء نفاذها.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في جلسة رسمية للجنة الأولى خلال هذه الدورة، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، على توليكم منصبكم الهام وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وتؤيد هنغاريا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2). غير أنني أود أن أبدي بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

لقد شهدنا هذا العام تطورات إيجابية وتطورات سلبية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وهي المجالات التي تعتبر أساسية لضمان تحقيق طموحنا الجماعي من أجل عالم أكثر استقرارا وأمنا. وكان الحدث الأول المتميز لعام ٢٠١٥ هو المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من عدم تحقق توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، فإن معاهدة عدم

المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق الدول، فإنه لا يمكن، في عالمنا المعولم، لأي دولة أن تكفل بمفردها الأمن النووي الفعال. لذلك أصبح التعاون الدولي في هذا المجال لا غنى عنه، وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي من الأمثلة الممتازة على ذلك. وخلال خمس سنوات فقط، أسفر المؤتمر عن التزامات سياسية رفيعة المستوى ويسر بشكل كبير الجهود الوطنية فيما يتعلق بالتخفيف من خطر الإرهاب النووي والإشعاعي. ولقد تشرفت هنغاريا بالمشاركة في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي وقامت بدور المنسق المشارك للفريق العامل المعني بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤدي دورا محوريا في هذا المجال. ونحن على اقتناع بأن مؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في واشنطن العاصمة، في ربيع عام ٢٠١٦ سيكون معلما هاما لمساعدتنا الرامية إلى تعزيز مراقبة أسلحة الدمار الشامل عموما وتحسين الأمن النووي تحديدا.

وتقع الذخائر العنقودية ضمن فئة الأسلحة التقليدية التي تسبب كثيرا من الأذى والمعاناة البشرية، لا سيما للسكان المدنيين، بحيث برزت الحاجة إلى حظرها. ولذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير الأخيرة عن استخدامها في أجزاء مختلفة من العالم. وقد زاد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، منذ اعتمادها، بسرعة ليصل الآن إلى ٩٦ دولة طرفا. غير أننا نرى أنه من المهم مواصلة العمل على إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية من أجل بلوغ الحد الأدنى من الدول الأطراف فيها. ونحن واثقون من أنه بعد الانعقاد الناجح، في أيلول/سبتمبر، للمؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية، الذي لم تقيم فيه الدول الأطراف التقدم المحرز حتى الآن فحسب، بل واتفقت على بعض القرارات الرئيسية للسنوات الخمس القادمة أيضا - وقد انتقلت الاتفاقية من مرحلتها الأولية ودخلت مرحلة جديدة وناضجة، وإن كانت لا تقل

وتمشيا مع التزامنا الوطني، ستواصل هنغاريا أيضا القيام بدورها في الترويج لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وتتمثل الخطوة الملموسة الأخرى نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بشكل يمكن التحقق منه. إن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة، من شأنه أن يشكل إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن خلال الحد من كمية مواد الاستخدام المباشر، فإن الالتزام بوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أيضا المساهمة في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها بموجب المادة السادسة. وتشرف هنغاريا بأنها أحد أعضاء فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة لتقديم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تسهم في المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة. ونرى أن فريق الخبراء الحكوميين، تحت الرئاسة الكندية القديرة، قد أجرى مناقشات موضوعية وبناءة بشأن طائفة واسعة النطاق من المسائل، وقد تمكن وفقا لولايته، من تقديم تقرير نهائي توافقي (A/70/81). وهذا التقرير يعطي للمجتمع الدولي صورة كاملة عن الطابع المعقد للمسألة وتحليلا مفصلا للخيارات المتاحة. ونأمل أن يسر تقرير الفريق، مع ما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات، بدء المفاوضات، دون مزيد من التأخير، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كجزء من برنامج عمل متوازن وشامل لمؤتمر نزع السلاح.

وهنغاريا تعتبر الأمن النووي أحد الجوانب الهامة لجهود عدم الانتشار، وأحد العناصر الحاسمة الأهمية للمسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبالرغم من أن

الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، المزمع عقده في أواخر عام ٢٠١٦، بعد نهاية الفترة الحالية لما بين الدورات، فرصة ممتازة للقيام بذلك. وتعلق هنغاريا أهمية كبيرة على ضمان شفافية وشمول العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، الأمر الذي سيمكننا من إجراء الدراسة المتوازنة والواجبة للمسائل الموضوعية وكذلك الإجراءات المتصلة باستعراض الاتفاقية وتنفيذها. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء، كما جرت العادة في كل عام.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد ملديف، أشارك المتكلمين السابقين تهنتكم، السيد الرئيس، وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعمنا الكامل في الأعمال المقبلة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على جهودهما لدعم عمل اللجنة.

إن ملديف لا تنتج أي نوع من أدوات التسليح أو الأسلحة، وليست لدينا أي طموحات للقيام بذلك. وليس للمديف أي أصول تمكنها من الاضطلاع بأي دور، بخلاف الدور الأخلاقي، في تعزيز وإنفاذ نظام عالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن رأينا وشواغلنا بشأن الموضوع وأن نعرب عن تأييدنا لمن يدافعون عن عدم الانتشار ونزع السلاح.

وقد ظللنا دائما نرى أن وجود أسلحة الدمار الشامل في المجتمع العالمي يمثل لنا ذات التهديد الذي يمثله لجميع البلدان الأخرى في مجتمعنا العالمي. ففي حال حدوث أية ضربة نووية سيمتد أثرها إلى جميع أنحاء العالم. ونحن نتكلم في هذه المناقشة اليوم لأننا نؤمن بأن على كل واحد منا، كجزء من مجتمع الأمم، مسؤولية أخلاقية في القيام بدوره في صون وضمان السلم والأمن العالميين.

صعوبة، من رحلتها نحو تحقيق هدفها المتمثل في إقامة عالم خال من الذخائر العنقودية.

وقد مثلت معاهدة تجارة الأسلحة أولوية هامة بالنسبة لهنغاريا منذ بداياتها. ونحن مقتنعون بأنها، إذا ما نفذت بشكل سليم، يمكن أن تمنع أو على الأقل تحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها إلى الأسواق غير المشروعة أو إلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم، ومن ثم إنقاذ حياة الملايين من البشر. إن حقيقة أن بلدي من أوائل البلدان التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها دليل واضح على دعمنا لها. ويسرنا أن المعاهدة قد دخلت بالفعل حيز النفاذ في العام ٢٠١٤، وأنه تسنى عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف فيها في كانكون، المكسيك، في آب/أغسطس من هذا العام. ونشيد بحقيقة أن عددا من القرارات الرئيسية قد اتخذها. ونذكر، في الوقت نفسه، أن التنفيذ يظل تحديا رئيسيا، ولذلك نحتاج إلى أداة إبلاغ دائمة محكمة التصميم لتوفير أقصى قدر من الشفافية ضمن نطاق المعاهدة. ولا يمكننا جعل المعاهدة معلما حقيقيا في تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، إلا بالوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا كدول أطراف فيها. ويجب علينا أيضا أن نضع في الحسبان أن بعض الجهات الفاعلة الرئيسية في سوق الأسلحة الدولية لم تصدق بعد على المعاهدة، ولذلك يجب علينا أن نستمر في التواصل معها كجزء من جهودنا لإضفاء الطابع العالمي عليها.

وأخيرا وليس آخرا، أذكر الوفود بأن هنغاريا قد أعدت - اتباعا لممارستها في السنوات السابقة - مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تعتبر ركيزة أساسية ضمن جهود المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أن الذكرى السنوية الأربعين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، في آذار/مارس، هي أيضا بمثابة تذكير لنا بأنه يجب علينا أن نلتزم بصونها وتعزيزها. ويوفر المؤتمر الاستعراضي

الخمسة زائدا ثلاثة، الذي يبرهن على استعداد المجتمع الدولي وسعيه لإيجاد حلول دائمة يمكن أن تساعد على إنهاء استخدام الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وتقربنا خطوة إضافية من كوكب أكثر أمانا وأكثر سلما.

وتشكل الأسلحة التقليدية تهديدا ماثلا للجنس البشري. إن إمكانية وقوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي أئمة تزيد من الخطر الذي تمثله بزيادة زعزعة الأوضاع الهشة أصلا. ويؤدي إلى تفاقم مخاطر تصاعد العنف إلى حرب أهلية ونزاعات إقليمية أو دولية واسعة النطاق. وقد رحبت ملديف بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتعتبرها دليلا واضحا على عزم المجتمع العالمي على مراقبة الأسلحة التقليدية. وملديف بصدد استكمال إجراءاتها الداخلية للانضمام إلى المعاهدة، الأمر الذي سيزيد من تعزيز قوانيننا المحلية القائمة وتعزيز قدرتنا على ضمان عدم استخدام المياه الإقليمية الملديفية كنقطة من نقاط الشحن العابر لأي أسلحة غير مشروعة.

وتدرك ملديف تماما الأهمية الأساسية للامتثال للالتزامات المقطوعة في سياق نزع السلاح النووي. وقد كفلت قوانيننا المحلية الصارمة ووسائل الرقابة، على الصعيد الوطني، عدم وجود أي اتجار غير مشروع بالأسلحة في بلدنا، سواء فيما بين السكان المحليين أو مع البلدان الأخرى.

وعلى الصعيد الدولي، تقدم ملديف تقريرا سنويا إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

لقد دعونا دائما إلى نزع السلاح على الصعيد الإقليمي بهدف السعي إلى ضمان السلم والأمن والاستقرار. وما فتئت ملديف تدعم اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم منذ اعتماد الجمعية العامة لإعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم في عام ١٩٧١ (القرار ٢٨٣٢ (د-٢٦)). ويحدونا الأمل في أنه من خلال التعاون بين دول المحيط الهندي والأطراف المعنية

تعقد اللجنة هذه المناقشة كل سنة، وفي كل سنة نعرب عن موقفنا الثابت لصالح عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة تكديس الأسلحة النووية ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. فنحن نؤدي دورنا، مهما كان صغيرا، في هذه المسائل من خلال عرض تقارير متكررة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة حظر التجارب النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وترتكز تقاريرنا بصفة خاصة على المخاطر التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل. وقد دأبت ملديف على الاهتمام بمناقشات نزع السلاح والمشاركة المتعمقة فيها، منذ مراحلها الأولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمفاوضات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ قبل خمسة وأربعين عاماً. وتحدد المعاهدة أهمية منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة وتحدد الهدف من تحقيق نزع الأسلحة النووية فضلا عن تحقيق النزاع العام والكامل للسلاح. ولا نزال اليوم نشعر بالقلق إزاء خطر الحرب النووية واستقرار نظم عدم الانتشار، التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه نزع السلاح النووي وضمن الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبأبي على حساب جهودنا العالمية أنه حتى منتصف عام ٢٠١٤ كان لا يزال هناك نحو ١٦٣٠٠ سلاح نووي مكندس في المخازن في جميع أنحاء العالم. وقد أثبت استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، في الآونة الأخيرة، أن هذه المسألة لا تزال تمثل خطرا حقيقيا وكبيرا، فضلا عن إظهارها العواقب الإنسانية لاستخدام تلك الأسلحة.

لقد تم احراز تقدم كبير، منذ عام ١٩٧٠، فيما يتعلق بما يسمى بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي: عدم الانتشار ونزع السلاح وحق جميع الدول في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ومؤخرا جدا، شجعنا الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة

الأخرى، ستمكن من المحافظة على المنطقة باعتبارها منطقة سلام.

ويشكل اعتماد الجمعية العامة مؤخرا لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تأكيداً جديداً على رغبتنا في تحقيق السلام العالمي ونزع السلاح، ويلقي بظلال من الشك على حجم الأموال التي تُنفق على إنتاج الأسلحة في كل عام. فكل دولار ننفقه على إنتاج الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يمكننا، بل وينبغي لنا، إنفاقه على التنمية. وهو دولار يمكن إنفاقه في مجال التغلب على الفقر في بلداننا وتعليم أطفالنا والقضاء على الأمراض غير المعدية، وعلى المستشفيات والغذاء والمياه النظيفة والتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود. وكل دولار ننفقه على هذه الأسلحة يمكننا استثماره في مستقبلنا المشترك.

وفي الختام، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن اتخاذ خطوات ملموسة في مساعيه لجعل عالمنا خالياً من الأسلحة النووية بهدف الحفاظ على الأجيال المقبلة. وتضطلع اللجنة بمسؤولية جسيمة في معالجة جميع القضايا ذات الصلة، ووفد بلدي مستعد للعمل مع الجميع من أجل مساعدتها على النجاح في ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المترجمين الشفويين على عملهم حتى وقت متأخر، مما يؤكد أهمية تقييد جميع الوفود بالحدود الزمنية المتفق عليها.
رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.